

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا . . . . . (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة  
بترع السلاح والأمن الدولي

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم

بالانكليزية): اسمحو لي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم  
لهذا المنصب الرفيع رئيسا للجنة الأولى، وأن أعرب عن ثقتي  
بأنه من خلال قيادتكم القديرة، سيتحقق تقدم كبير في  
معالجة المواضيع الهامة المدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة.وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين  
العام، نوبوياسو آبي، على الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى  
بها في الجلسة الافتتاحية هنا.إن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال يشكل  
واحدا من أخطر التحديات التي تواجه الأمن العالمي.  
وكازاخستان تتشاطر تلك الشواغل تماما، وتطالب بتعزيز  
النظم الحالية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطبيقها  
عالميا.ولأن كازاخستان من بين الدول القليلة التي تخلت  
طوعا عن أسلحتها النووية، فهي تشعر بالقلق إزاء الحالة  
الراهنة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة  
الهامة قد تأكلت على نحو خطير بسبب الأعمال المدمرة من  
جانب عدد من الدول المعروفة. وعلينا أن نعترف بأن نظام  
عدم الانتشار يواجه تهديدا خطيرا، وأن ثمة إمكانية حقيقية  
لاتنتشار منفلت لأسلحة الدمار الشامل، وأهم من ذلك،  
حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة.إن نتائج مؤتمر الاستعراض لسنة ٢٠٠٥ ينبغي أن  
تؤكد مجددا على أن معاهدة عدم الانتشار صك أساسي  
وناجع لوقف الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية  
ونقطة انطلاق لتحقيق نزع السلاح النووي. وكازاخستان  
تشارك بنشاط في المفاوضات حول معاهدة إنشاء منطقة  
خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتمثل مبادرة  
دول آسيا الوسطى من أجل إنشاء هذه المنطقة إسهاما هاما  
من جانب تلك الدول في الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها  
المعلنة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن عملية نزع السلاح ينبغي تنفيذها في إطار ترتيبات ملزمة قانونا. وفي هذا الصدد، لا تزال كازاخستان مقتنعة بأن من الضروري بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، كذلك من الضروري أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لترع السلاح النووي للتفاوض بشأن برنامج مرحلي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية.

إن المنجزات التي تحققت في مجال استكشاف الفضاء الخارجي ينبغي أن تستخدم في الأغراض السلمية وحدها. ومن المهم بصورة حيوية منع عسكرة الفضاء الخارجي، إذ قد تكون لها عواقب لا رجعة فيها. والمفاوضات بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن تبدأ بأسرع ما يمكن.

وكازاخستان، اتساقا مع سياستها الثابتة في مجال عدم الانتشار، قدمت طلبا للانضمام إلى نظام تكنولوجيا الرقابة على القذائف وقدمت جميع المستندات المطلوبة. ونحن نتوقع أن يبت قريبا في مسألة انضمامنا للنظام. كذلك تود كازاخستان الإعراب عن رغبتها القوية في الانضمام للشراكة العالمية لمكافحة أسلحة ومواد الدمار الشامل وتأمل في التعاون المثمر مع دول الشراكة في تنفيذ خطة العمل بشأن عدم الانتشار.

وكازاخستان تؤيد بقوة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ضوء الأخطار المحدقة حاليا بالأمن العالمي، نحن مقتنعون بأنه يتعين على جميع الدول اتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها.

ونرى أن دعوة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للدول بأن تتخذ تدابير لتشديد ضوابطها على صنع وتخزين وتصدير المواد الحساسة وتكنولوجياها جاءت في الوقت المناسب

ولأن كازاخستان تضم موقع إجراء التجارب النووية السابق في سيميپالاتينسك، فإن بلادنا تعرف حق المعرفة الآثار المروعة المترتبة على التجارب النووية. ونطالب بالنفذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونهيب بحكومات الدول التي لم تصادق على ذلك الصك بعد أن تبدي الإرادة السياسية والالتزام الصادق بترع السلاح النووي.

وكازاخستان تسهم عمليا كذلك في تعزيز نظام التحقق في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقعت كازاخستان مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اتفاقا يتعلق بالمرفق، وقد دخل حيز النفاذ حال توقيعه.

والآن، بموجب أحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تستضيف كازاخستان محطة زلازل رئيسية، ومحطة زلازل ثانوية ومحطة ترددات صوتية. وفضلا عن ذلك، ما فتئت كازاخستان منذ سنة ٢٠٠٢ عضوا في مجموعة الموردن النوويين - وهذا بمثابة تأكيد جديد منها على التزامها القوي بتنفيذ أنشطتها النووية مع الامتثال الكامل للأحكام والمعايير المقبولة دوليا.

وتعلق كازاخستان أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل لضمانات الوكالة وعلى تعزيز قدرتها. إذ أن آلية التحقق التابعة للوكالة توفر ضمانا ضد تحويل مواد نووية من استخدام سلمي معلن إلى الأغراض العسكرية وإلى نشاط نووي غير مشروع. ولتعزيز هذه الضمانات، يتعين على جميع الدول التوقيع على البروتوكول الإضافي مع الوكالة. وكازاخستان وقعت بالفعل على هذا البروتوكول الإضافي.

وبصدد عملية التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، نرى أنها ينبغي إعادة تفعيلها. ونرى أن إمكانيات ذلك المحفل الهام أبعد من أن تكون قد استخدمت بالكامل.

ملموسا في الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن في آسيا. ومبادرة كازاخستان بشأن المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (المؤتمر) تعتبر أداة فعالة ترمي إلى تعزيز الثقة والأمن في آسيا.

لقد تمت الموافقة على مشروع دليل تدابير بناء الثقة ومشروع النظام الداخلي ومن المتوقع اعتمادهما في الاجتماع الوزاري لبلدان المؤتمر، المقرر عقده في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في ألماتي. واعتماد الدليل سيستحدث وثيقة فريدة من نوعها تشمل طائفة واسعة من التدابير في المجالات العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي ترمي إلى تعزيز الأمن والثقة في آسيا.

وكازاخستان تؤكد من جديد التزامها القوى بالاندماج والتعاون المتعدد الأطراف على الصعيد الإقليمي. وإن مؤسسات، من قبيل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة التعاون لآسيا الوسطى، تؤدي دورا متزايد الأهمية في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن وتنمية التعاون الاقتصادي وهيئة الظروف لرخاء منطقتنا الشاسعة.

وبلدي يؤيد أيضا تعزيز قدرة كمنولث الدول المستقلة باعتباره منظمة دولية رئيسية مؤثرة. وقبل عام اتفقت الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة على تدابير لتشديد قواعد المحاسبة والخزن والرقابة المتصلة بأنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

وكازاخستان تشجع وتؤيد الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الدورة السابقة للجمعية العامة من أجل إصلاح وترشيد عمل اللجنة الأولى. وفي الوقت ذاته، نرى من الضروري التشديد على حقيقة أن هذه الإصلاحات ينبغي العمل بكل عناية على صقلها وجعلها متوازنة. كما نرى أن

تماما. وكازاخستان ستقدم قريبا تقريرا وطنيا عن تنفيذ ذلك القرار.

وكازاخستان، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تلتزم التزاما قويا بواجباتها بمقتضى ذلك الصك. ونرحب بجهود الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتطوير آليات متفق عليها لتعزيز تلك الاتفاقية.

ومن المشجع أن نلاحظ أن الأمم المتحدة على مدى السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، كثفت من جهودها كثيرا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وترحب كازاخستان بجميع هذه الخطوات وتعلق أهمية كبيرة على التنفيذ المتسق لبرنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على النحو الذي نوقش في المؤتمر الإقليمي في ألماتي في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمانة العامة، وبصفة خاصة للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، على دعمهما لهذا المؤتمر الذي أسهم إسهاما ملموسا في المساعي الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكازاخستان تشاطر القلق الدولي بشأن الممارسة المستمرة لاستخدام الألغام البرية، التي تتسبب عشوائيا في بتر أطراف وقتل ألوف الناس كل عام. وكازاخستان لا تنتج الألغام البرية المضادة للأفراد وهي تتقيد تقيدا دقيقا بالأحكام الخاصة بتخزينها، وتحظر تصدير ونقل الألغام البرية، وقد بدأت إجراءاتها الوطنية للانضمام للمعاهدات الدولية في هذا المجال.

وكازاخستان، إذ تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية لتعزيز دور الترتيبات الإقليمية في ميدان الأمن، تسهم إسهاما

للقيادة الليبية بالتخلي عن برامج تطوير أسلحة دمار شامل والانضمام إلى المعاهدات الدولية الرئيسية في ذلك المجال.

وتقدر أوكرانيا كثيرا انخراط مجلس الأمن بشكل أنشط في التصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال اتخاذه للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونؤيد بشدة أهداف ذلك القرار ونعتقد أن تنفيذ أحكامه سيحد من هذا الخطر.

وفي ذلك الصدد، لا يمكنني أن أغفل الإشارة إلى التقدم المحرز في الأنشطة التي تم القيام بها ضمن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. ويشرفني أن أستعري الانتباه إلى أنه حلت في هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأوكرانيا من خلال انضمامها إلى المعاهدة فإنها يسّرت كثيرا تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي والأمن العالمي، وهيأت ظروفًا مؤاتية لتمديد غير المحدود للمعاهدة. وضمنت أوكرانيا خفض كل الأسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفياتي السابق. وفي الوقت ذاته، وكجزء من التزامات أوكرانيا بموجب المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ما زال يتعين علينا أن نزيل ٥ ٠٠٠ طن من الوقود الدفعي الصلب من قذائف إس إس - ٢٤ التسيارية العابرة للقارات. ورغم أن أوكرانيا اعتمدت مؤخرا برنامج دعم تابعًا للدولة من أجل التخلص من تلك الكمية الكبيرة من المواد الخطرة، ثمّة حاجة ملحة إلى التمويل الإضافي من البلدان المانحة. وفي ذلك الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن يجد السبل والوسائل لتقديم المساعدة لمشروع التجريد من الأسلحة ذلك، الذي يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من نزع الأسلحة النووية في أوكرانيا.

ونظرًا للإسهام الحاسم لمعاهدة عدم الانتشار في حفظ السلم والأمن الدوليين، نعتقد أن من المهم للغاية تشجيع عالمية المعاهدة وتعزيز قابليتها للتطبيق عن طريق تنفيذ جميع الدول الأعضاء لكل أحكامها بشكل صارم.

من المهم ضمان ألا تؤدي المناقشات بشأن المسألة إلى نتيجة عكسية وإلى تباطؤ عمل اللجنة أو التقليل من كفاءته.

أخيرًا، أود مرة أخرى أن أطمئن اللجنة على أننا سندعم بالكامل جميع جهودها لاتخاذ قرارات تعزز نظام عدم الانتشار وتعزز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ووفدي يقف على أهبة الاستعداد، كالعهد به في الدورات السابقة، للعمل مع زملائنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود التنويه بحضور السيد أرجنكيديزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وهو أيضا مدير عام مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بين ظهرانينا في هذه الجلسة.

**السيد شربا** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بأحر التهاني لكم، السفير دي ألبا، على توليكم رئاسة اللجنة. وإني واثق بأن مهاراتكم الدبلوماسية ستحقق لمداواتنا نتيجة ناجحة. وفي ذلك الصدد، أرجوكم أن تطمئنوا إلى دعم وتعاون وفدي الكاملين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام نوبوياسو آبي وللسيد سيرجي أرجنكيديزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

التوجهات التي نشهدها حاليا في مجال الأمن الدولي تؤثر وستظل تؤثر في آفاق النجاح في تقييد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ضوء خطر الإرهابيين المتزايد الذي لا يمكن التنبؤ به، اكتسبت جهود كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل أهمية إضافية. وفي الوقت ذاته، ينبغي اتخاذ بعض الخطوات المحددة لضمان عالمية المعاهدات الدولية الحالية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها، وكذلك التقييد الصارم بأحكامها من جميع الدول الأطراف فيها. وفي ذلك الصدد، ترحب أوكرانيا بالقرار التاريخي

لتمرينات تدريبية متعددة الأطراف، سُجِّرى في أوكرانيا عام ٢٠٠٥. وتطالب أوكرانيا جميع البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية أو لم توقع عليها بعد بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن أوكرانيا تؤيد أهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتمثل بصراحة للالتزامات بموجب الاتفاقية. ولقد حان الوقت لبذل جهود حاسمة لاستحداث آلية تحقق ملائمة لهذه الاتفاقية.

إن خطورة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتجلى في حقيقة أن تلك الأسلحة تسبب أكثر من ٩٠ في المائة من كل الخسائر البشرية في الصراعات المسلحة. وكجزء من جهودنا لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تتوقع أوكرانيا أن تقوم، بمساعدة من شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل الصندوق الاستثماري للسلام، بتدمير ١,٥ مليون قطعة سلاح صغير وسلاح خفيف و ١٣٣ ٠٠٠ طن من الذخيرة الفائضة.

وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على حل المشاكل العديدة المتصلة باستخدام الواسع النطاق للألغام الأرضية. فنحن ملتزمون بأهداف معاهدة حظر الألغام. وتعكف أوكرانيا حالياً على إكمال الأنشطة التحضيرية اللازمة للتصديق على ذلك الصك. وهي تؤيد تعزيز بحث مسألة تقديم مساعدات تقنية ومالية إضافية ليس لإزالة الألغام فحسب بل أيضاً لتدمير مخزوناتهما. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن أوكرانيا ما زالت تواجه مشكلة تدمير مخزونات تشمل ٦ ملايين لغم أرضي مضاد للأفراد من طراز بي إف إم. ومن أجل ذلك، نرجو من المجتمع الدولي تقديم المساعدة الملائمة. إن المؤتمر الاستعراضي الأول للدول

وتنوه أوكرانيا بالعمل الذي تم في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥، التي عقدت في الربيع الماضي، وتطالب جميع الدول ببذل كل الجهود اللازمة لتحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر.

وللأسف، نلاحظ افتقاراً إلى التقدم في ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتحث أوكرانيا بشدة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على التصديق عليها أو الانضمام إليها في وقت قريب.

إن البيئة الأمنية المتقلبة في العالم حالياً تضاعف أهمية تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال عدم الانتشار النووي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التطبيق الأمين والعالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وقد استكملنا الإجراءات التمهيديّة للتصديق على البروتوكول الذي وقعته أوكرانيا عام ٢٠٠٠، ومن المنتظر أن يتم التصديق عليه في القريب العاجل. وتعتقد أوكرانيا أن تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدات أمنية ملزمة قانونياً إلى الدول غير الحائزة لها والأطراف في معاهدة عدم الانتشار سيعزز كثيراً نظام عدم الانتشار النووي من خلال إزالة الحوافز المحتملة للسعي إلى اقتناء القدرات النووية. وفي ذلك الصدد، فإن إعادة تأكيد دول عديدة على تأييدها لبدء المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر مشجع أيضاً. وإنشاء الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي انطلقت في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في كيناسكي، كان إسهاماً ذا أهمية في تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لمنع الانتشار. وحيث أن أوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ مبادرة كيناسكي، فنحن نقدر القرار المتخذ مؤخراً بشأن مشاركة أوكرانيا فيها.

إن ضمان التنفيذ السليم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية هو إحدى أولويات أوكرانيا الرئيسية. ونحن الآن نعد

في تنفيذ خططكم لتنشيط عمل اللجنة الأولى صوب خاتمة ناجحة.

ونحبي أيضا السيد نوبوياسو ابي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والمسؤولين في إدارته في كل من نيويورك وجنيف على تفانيهم القيم لقضية نزع السلاح على الرغم من مواردهم المحدودة وفي وقت تقع فيه المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية تحت الضغط.

تجتمع اللجنة الأولى مرة أخرى في وقت تواجه فيه الحالة الأمنية الدولية أزمة. بحدوث الأحداث المأساوية في أيلول/سبتمبر في روسيا عاد شبح الإرهاب الدولي يلاحقنا. أن أحداث بيسلان المروعة - حيث استهدف مئات الأطفال الأبرياء استهدافا متعمدا في يوم قصد به أن يشيع البهجة في نفوس أسرهم - أدت إلى الإدانة العالمية لكل أشكال ومظاهر الإرهاب وإلى تضامننا الأكبر مع أي إجراء لازم لاستئصال ذلك الخطر.

وكان من المفترض وقتا طويلا أن أمن الدولة - الأمة يمكن أن يضمه على خير وجه نظام قائم على الأسلحة ومعتمد على وجوه التقدم التكنولوجي المتزايد. وعلى الرغم من ذلك شاهدنا مؤخرا أن الترسانات الباعثة على قدر أكبر من الإعجاب لم تستطع أن تردع الإرهابيين أو الفاعلين من غير الدول الذين يبدو أن لديهم القدرة على إيجاد وسائل الدمار الشامل من أسلحة صغيرة وخفيفة يستطيعون أن يستولوا عليها. وتكرار حدوث هذه المآسي - التي تستهدف أقوى الدول - الأمم عسكريا - يؤكد على الحاجة إلى أن نفكر بتعمق في مسائل الأمن وعلى الحاجة الملحة إلى أن نعمل معا لتوطيد النظام القانوني الدولي، مستعملين جميع فروع منظومة الأمم المتحدة ومعززين المعايير والقواعد القانونية الدولية ومانحن القدرة للتعاون القضائي والأمني

الأطراف في معاهدة حظر الألغام، الذي سيعقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، سيكون فرصة للدول تجدد فيها التزامها بإخلاء العالم من الألغام المضادة للأفراد.

وحتى تنفذ اللجنة الأولى ولايتها في بيئة أمنية متغيرة، هناك ضرورة ملحة لتعزيز هذه اللجنة. وأوكرانيا ملتزمة بإصلاح اللجنة الأولى ونحن مستعدون للعمل على نحو وثيق مع الرئيس والوفود الأخرى لتكثيف مداولاتنا بشأن تلك المسألة.

ونقدر كثيرا جهود إدارة شؤون نزع السلاح فيما يتعلق بعقد اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، واجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها. ونشيد بالنتيجة الناجحة لدورات الفريق المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

بيد أن انعدام توافق الآراء الملاحظ في جلسات المجموعة المعنية بالقذائف يشير إلى أن تلك المسألة ستتطلب لفت أقصى قدر من انتباهنا في المستقبل. يزعزع انتشار القذائف الأمن الإقليمي والعالمي. ومن هذا المنظور فان مدونة لاهاي لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية يجب أن يرسخ أساسها بوصفها تديرا لبناء الثقة عالميا ومالكا لمقومات البقاء.

وقبل الاختتام يود وفد بلدي أن يقدم أحر تحية لإدارة شؤون نزع السلاح، تحت القيادة الفعالة لوكيل الأمين العام نوبوياسو ابي. ونثق بأن الإدارة ستواصل، بتوجيه السيد ابي، أداء دور مؤيد في خدمة الدول الأعضاء في المنظمة.

**السيدة فيرناندو (سري لانكا)** (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، زميلي العزيز من جنيف، أقدم تهنئي وفد بلدي المخلصة إليكم. ولكم، طبعاً، دعمنا الكامل

السفير سيرجيو دوارتي، وهو يشرع في المهمة المنطوية على التحدي، وهي مهمة التوصل إلى اتفاق على هذه المسائل قبل بدء المؤتمر الاستعراضي في أيار/مايو.

تبقى معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في الجهود المتعددة الأطراف لمنع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية. نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وجهان لنفس العملة، ويجب أن توجه جهودنا صوب تحقيق هذين الهدفين اللذين يكمل ويعزز بعضهما بعضا، بينما نراعي أيضا حق البلدان النامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح، لا يزال يواجه مازقا. إننا نكرر بيان أن الاتفاق على برنامج للعمل يشغل أعلى درجة في سلم أولوياتنا. أن سلسلة الجلسات العامة غير الرسمية، التي عقدت برعاية الرؤساء المتعاقبين للمؤتمر من مجموعة الدول ٢١ هذا العام، مكنت المؤتمر من اتخاذ بعض الخطوات صوب تحسين أدائه لوظيفته.

واتضح أن تبادل الآراء مفيد في استكشاف المواقف فيما يتعلق بجدول الأعمال التقليدي وأيضا في دراسة التهديدات والتحديات المستمرة التي تواجهها أشكال الإرهاب الجديدة، بينما أكدت جميع الوفود على الحاجة إلى تعزيز الامتثال لاتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومما سرنا أننا لاحظنا أن أغلبية الوفود أعربت عن التأييد لإعادة إنشاء لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية والجلسات العامة غير الرسمية هذه السنة. خلال السنوات القليلة الأخيرة عرض وفد بلدي، مع وفد مصر، مشروع قرار على اللجنة الأولى بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، يدعو إلى أن تستأنف

والاستخباري عبر الحدود، ومعالجين في نفس الوقت وحسب الاقتضاء لمسائل الأسباب الجذرية للإرهاب.

ولم تحقق بعد آمالنا في نشوء عالم أكثر سلاما وأمنا في عهد ما بعد الحرب الباردة. أن إعلان الألفية، الذي اعتمده رؤساء دولنا عند منعطف القرن، أكد على هدي السلام والأمن المشتركين. ودعا إلى تخفيض الأسلحة وزيادة التعاون لتحقيق الرغبة المشتركة لدى البشرية في الأمن المشترك العالمي القائم على الاعتماد الجماعي على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. ونقر بأن إيقاف سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا أدى إلى تخفيض الأسلحة النووية والمخزونات العسكرية. وعلى الرغم من ذلك نرى في الوقت نفسه أن نظام المعاهدات الدولي لترع السلاح وتحديد الأسلحة يتعرض للتحدي: المعاهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات يطعن فيها، ويجري إلغاء الالتزامات المقطوعة بروح تتم عن توشي الغرض. ويبدو أن الأساس ذاته للسلوك الدولي المستند إلى القواعد يجري الآن تحديه.

أسهمت هذه التطورات حتما في نشوء حالة الشلل في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وهي لا تبشر بالخير بالنسبة إلى إحلال السلام والأمن الدوليين. في مؤتمر نزع السلاح أكد وفد بلدي باستمرار على أن نهج بعض البلدان لقطع الرباط بين تدابير عدم انتشار الأسلحة النووية وقضية نزع السلاح النووي مسألة تبعث على القلق الشديد. ونرى أن ذلك النهج ينطوي على الخطر، مما يسهم في أزمة الثقة المتعذر الدفاع عنها على نحو خاص في هذه الشهور الممتدة حتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أوضحه فشل اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة في التوصل إلى اتفاق على جدول للاعمال وتوصيات مضمونية. ونعرب عن ثقتنا بالرئيس المنتخب للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥،

الألغام الأرضية. ومنذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة سرى لانكا و "فهود التحرير لايلام تاميل" في شباط/فبراير ٢٠٠٢ شرعت حكومة سرى لانكا في تنفيذ برنامج إنساني شامل متعلق بالعمل لإزالة الألغام هدفه العريض جعل سرى لانكا بلدا خاليا من الألغام بحلول سنة ٢٠٠٦. وكان جيش سرى لانكا المنحصر الأول في نشاطات إزالة الألغام في البلد، وكان القوة الرئيسية في هذه النشاطات. ونتيجة عن البرامج الجارية المتعلقة بإزالة الألغام انخفض بحوالي النصف عدد الحوادث المتعلقة بالألغام واعدت توطين مئات آلاف المشردين داخليا. تمنح هذه التدابير الحماية للسكان المدنيين ولبعثات الامم المتحدة وغيرها من البعثات الانسانية العاملة في المناطق المتضررة بالصراع. ونرحب ايضا بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي لاقتناع الاطراف غير الدول بالتوقيع على صك الالتزام الذي يسهل انضمام سرى لانكا الى اتفاقية اوتاوا.

ويجب ان يذكر ايضا ان الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة تهدد اليوم معظم الناس في مناطق الصراع والحرب، على الرغم من الانتباه الكبير الذي يولى اليوم لمخاطر اسلحة الدمار الشامل وانتشارها. ولا تزال منخرطين انخراطا قويا في الجهود الدولية لمكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبها، كما اقر في مؤتمر الامم المتحدة في عام ٢٠٠١ وفي جلسات المتابعة، بما في ذلك العمل الذي جرى مؤخرا حول التعقب والوسم. ونوافق على ان تزويد الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة ينبغي ان يكون مقصورا على الحكومات او على كيانات مرخص لها بذلك على النحو الواجب وعلى ان عمليات نقل الاسلحة يجب ان تكون تحت المراقبة الوطنية والاقليمية والدولية بقصد منع نقلها غير المشروع الى ايدي الارهابيين.

في اقرب وقت ممكن المفاوضات المتوقفة حول هذا البند. أن الدعم الاكبر لمشروع قرارنا خلال السنين تطور ذو مغزى. لعل الصور الفوتوغرافية المدهشة وغير المسبوقة التي بثتها شاشات التلفزيون حول العالم من "فرصة وروح مارز روفرز" قد أعادت مرة أخرى في قلوبنا وعقولنا وهج عجائب اكتشاف الفضاء وقوت التصميم الشعبي على إبقاء عالم الفضاء غير المفسد مجالا سلميا كل الأزمنة لجميع شعوب العالم. أن العرض السنوي لمشروع قرار بشأن هذا الموضوع على اللجنة الأولى والتأييد العالمي تقريبا لمبادئه نعتقد أن لهما أثرا مفيدا في منح هذه الأهداف مركز القانون العرفي.

يقوم نهجنا حيال نزع السلاح على أساس اعتقادنا بتعددية الأطراف التي تخدم على الأخص مصلحة الدول الصغيرة. ونعتقد أن الخطوات الايجابية، مهما كانت صغيرة، يمكن أن يكون لها اثر متنام. وفي ذلك السياق يسرنا أن نعلن أن الاونرابل لاكشمان كادراغامار، وزير الشؤون الخارجية، أودع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الصك الرسمي لانضمام سرى لانكا إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وبانضمام سرى لانكا إلى هذه الاتفاقية أصبحت طرفا في بروتوكولها الثاني المعدل وفي البروتوكولين الثالث والرابع.

وبالإضافة إلى ذلك، في المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية اوتاوا المعنية بالألغام الأرضية الذي سيعقد في نيروبي ستقدم سرى لانكا تقريرا على أساس طوعي بمقتضى المادة ٧ من الاتفاقية.

التدابير السابق ذكرها هي اعادة توكيد على التزام سرى لانكا الثابت بالقيام بمزيد من التعزيز للقانون الإنساني واستمرار مشاركتها البناءة مع المجتمع الدولي في تناول مسألة

أخطر التهديدات للعالم الذي نعيش فيه. وحتى بعد التدابير الكثيرة التي اتخذها المجتمع العالمي في أعقاب الهجمات المروعة التي قام بها الإرهابيون في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فإن العالم لم يصبح بالكاد مكانا أكثر أمنا. ومؤخرا وقف العالم عاجزا حينما قتل الإرهابيون أكثر من ٣٣٠ شخصا - أكثر من نصفهم أطفال - على نحو وحشي في مدرسة في بيسلان. وكان ذلك بعد فقد ارواح مئات المدنيين في الهجمات الإرهابية على منتجع سيحيي بهيج المنظر في بالي وعلى مدينة مدريد صاحبة النشاط. وشتت أيضا هجمات إرهابية كثيرة في أماكن أخرى تضيق الرقعة عن ذكرها.

من اليقين أنه سيتعين علينا أن نعيش مع تهديد الإرهاب بعض الوقت. إن السقوط الأخلاقي المسترسل وعدم الانضباط يوحيان بأن نطاق العنف الذي سببه الإرهاب لا حدود له. ومما يزيد من حجم تهديد الإرهاب خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومما يبعث حقا على القلق وجود الدليل المتعزز على أن الإرهابيين يسعون إلى الحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية وإشعاعية.

وسنغافورة، بوصفها بلدا صغيرا، ترى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من مصالحها الأمنية الحيوية. ونعي وعيا قويا للخطر الذي يمثله الإرهابيون الذين يلجأون إلى استعمال هذه الأسلحة. من شأن هجوم كيميائي أو بيولوجي واحد أن تكون له آثار مأساوية في الأمة برمتها. ومن شأن القيام بهجوم نووي أيضا أن يعني النهاية المادية لسنغافورة. وليس ذلك نظريا أو خيالا: ثمة جانب نهائي في هذا التصور إذ أن سنغافورة يمكن أن يبدها هجوم واحد.

ونحن مصممون على القيام بكل ما يمكننا لضمان أمن سنغافورة. وفي مكافحة الإرهاب وفي كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل سنت سنغافورة قوانين ووضعت أنظمة ذات صلة. وقوينا أيضا نظما لمراقبة التصدير. ونعمل

ومما يذكر أن مؤتمر نزع السلاح سمع هذه السنة أيضا الخبر الطيب من السفير جاب راماكير ممثل هولندا بأن معاهدة حظر التجارب النووية التي بلغ عدد الموقعين عليها ١٧٢ تبلغ العالمية، مع تزايد عدد المصدفين عليها على الرغم من التحديات التي تواجهها. وبالمثل نرحب بتزايد عدد الدول المصدقة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى اتفاقية الأسلحة التكتيكية.

وستتكم لاحقا عن مسألة تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وحاولنا أن نبقي البيان الحالي موجزا بقدر الامكان بقصد الامتثال لحض الرئيس للجنة.

**السيد كوه (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتك، السيد الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. ونحن نطمئنكم على أن وفد بلدي سيتمنحكم دعمنا التام في ضمان عقد دورة على نحو سلس ومثمر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق، السفير جارمو ساريفا ممثل فنلندا، على عمله الجيد خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

في بعض الحالات نعيش في أفضل الاوقات التي تشهد وجوه التقدم التكنولوجي وانتشار العولمة التي تحدث تغييرات ايجابية كثيرة، بما في ذلك النمو الاقتصادي ومعايير معيشة اعلى لبلدان كثيرة. وفي بعض الحالات هذه ايضا اسوأ الاوقات، إذ تحدث نفس القوى الدافعة تهديدا ووجوه ضعف جديدة تمس بكل شخص، غني او فقير، قوي او ضعيف.

وتوفر اللجنة الأولى محفلا متعدد الاطراف ليجري فيها تناول المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين ونزع السلاح. واليوم اود القاء نظرة على عمل اللجنة الأولى المتعلق بمكافحة الإرهاب. تعتبر سنغافورة الإرهاب احد

وفي ذلك الصدد تناشد سنغافورة جميع الاطراف اتخاذ مواقف متمسة بالمرونة بقصد حل خلافاتها حتى يكون من الممكن احراز التقدم في هذه المجالات. وتؤيد سنغافورة قرار مجلس الامن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يعيد التأكيد على كون انتشار اسلحة الدمار الشامل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. وندعو ايضا الى التقيد العالمي بمعاهدات تحديد الاسلحة وعدم الانتشار المتعددة الاطراف، من قبيل معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واتفاقية الاسلحة الكيميائية واتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية.

وكل سنة تتجمع هنا للتداول بشأن بنود جدول اعمال اللجنة الاولى لنجد طرقا للنهوض بالاشياء التي نؤمن بها. وكل سنة تعتمد عشرات مشاريع القرارات لتناول مسائل ذات اهتمام كبير بالنسبة اليينا. ولكن، في النهاية يتعين علينا ايضا ان نسأل انفسنا عما حققته مشاريع القرارات هذه غير تبيان المواقف المعروفة المتخذة من جانب مختلف الوفود. وبعد كل العمل الشاق الذي نقوم به لانتاج مشاريع القرارات هذه هل تم تنفيذها والتصرف وفقا لها؟ هل ادت الى نتائج ملموسة؟ للمراقب من الخارج قد يبدو كأننا لا نقوم الا بنفس التحركات سنة بعد اخرى مما تنجم عنه نتائج ملموسة قليلة.

إن التهديدات التي يواجهها العالم خطيرة، وتقوم حاجة الى تناولها على نحو مستعجل. وكلما ازداد طول الوقت الذي نعالج المسائل خلاله اصبحت التكلفة اكبر. وصدرت نداءات كثيرة باصلاح الامم المتحدة واعادة حيويتها، بما في ذلك عمل اللجنة الاولى. وكما هو شأن معظم مسائل الامم المتحدة فان العنصر الرئيسي للنجاح هو الارادة السياسية: الارادة السياسية على الانخراط في الاخذ والعطاء، وممارسة قدر اكبر من المرونة في الموقف المتخذ وامتلاك فهم اعمق لقيود الآخرين. ومما يشجع ان نرى ان اللجنة قررت تبني كثير من التدابير المناقشة في الدورة السابقة

لتعزيز التدابير المكافحة للارهاب في المحافل المتعددة الاطراف من قبيل مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا-المحيط الهادى، والمحفل الاقليمي لرابطة امم جنوب شرق آسيا والمنظمة البحرية الدولية.

وتؤيد سنغافورة تأييدا قويا الجهود الدولية لمكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة الامنية لمكافحة الانتشار، التي هي احدى الوسائل العملية لمنع وقوع اسلحة الدمار الشامل والمواد المتعلقة بها في ايدي الجماعات الارهابية. وذلك يتمشى مع موقف سنغافورة المتطلع الى الامام لمكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل ومكافحة الارهاب العالمي والاقليمي.

وفضلا عن التهديد الجديد نسبيا المتمثل في الارهاب الدولي فان الصراعات الاقليمية تستمر في تخريب حياة البشر في اجزاء كثيرة من العالم. وطبيعة كثير من هذه الصراعات ان رحاها تدور داخل الدول وليس بين الدول. ومما يغذيها الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة، الذي يؤدي الى ازهاق آلاف الارواح كل سنة والى تشريد الآلاف الكثيرة من الناس من منازلهم. وتؤدي هذه الصراعات حتما الى تدمير الاقتصادات التي لها مقومات البقاء، مما يفرضي الى سقوط الدول وزعزعة المنطقة دون الاقليمية. وتلك ارض خصبة لتوليد التطرف والارهاب. وفي هذا الصدد تؤيد سنغافورة جهود الامم المتحدة الرامية الى تعزيز التعاون الدولي بقصد منع الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

ترى سنغافورة ان مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والارهاب تتعلق الواحدة منعها بالآخرى. ثمّة حاجة الى مواصلة الامم المتحدة كونها الهيئة الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بهذه المسائل، خصوصا نزع السلاح وعدم الانتشار.

أساليب عمل اللجنة الأولى بغية السماح لها بالاضطلاع بدورها بشكل كامل.

لقد شكل هذا العام، ٢٠٠٤، من نواح عديدة، عاما للفرص الضائعة لتزع السلاح ومنع الانتشار. فهينة نزع السلاح لم تتمكن من إقرار جدول أعمالها؛ ولم تتمكن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي من إقرار جدول أعمالها لمؤتمر عام ٢٠٠٥؛ ولم ينجح فريق الخبراء المعني بمسألة القذائف بجميع جوانبها في اعتماد تقريره بتوافق الآراء.

يبد أن تلك الصعوبات ينبغي ألا تثبط همتنا. فهناك أسباب للشعور بالارتياح في مجالات أخرى. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح حتى الآن من بدء العملية التفاوضية وإن كان قد نجح، في ظل رئاسة المغرب، في إجراء تبادل أولي للآراء بشأن مسائل جديدة متصلة بجدول أعمال المؤتمر. وهذه تشكل تحديات جديدة للمجتمع الدولي. وعلى نحو مماثل، فإن البداية الناجحة للمفاوضات بشأن إبرام صك دولي لوسم الأسلحة الصغيرة وتعقبها يجب أن تستمر، بهدف إبرام الصك - كما نأمل - في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأخيرا، فإن العدد المتزايد للدول - ١١٥ حتى الآن - التي انضمت إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية تدل على إرادة المجتمع الدولي للتصرف على نحو جماعي بشأن مسألة تحظى بأهمية كبيرة للأمن الدولي.

ولا يجوز التقليل من خطر الإرهاب النووي أو الكيميائي أو البيولوجي أو الإشعاعي. ومن العسير تقييم ذلك الخطر، ولكن لا يمكن تجاهله. ويجب التصدي بشكل سليم لهذه التحديات الجديدة. والأمر المهم هو أن تحترم الصكوك الدولية. كما أن الأمر الحاسم هو تعزيز تلك الصكوك لكي تأخذ في الحسبان جدية التهديدات الجديدة

بقصد تحسين نجاعة جلساتها. وآمل في ان هذه التدابير، كما أكد الرئيس في ملاحظاته الاستهلالية قبل ايام قليلة، لن تكون اقل فعالية في مساعدتنا في وضع الاسس لحل دائم وشامل للتحديات الامنية التي نواجهها.

ويتألف التعبير الصيني للأزمة من عبارتين هما: "الخطر" و "الفرصة". ويؤمن الصينيون بأن الفرصة توجد حيث يلوح الخطر. وربما يوفر العالم الخطير الذي نعيش فيه اليوم فرصة ذهبية لنا لكي نعيد جماعيا تشكيل العالم على المثل العليا للأمم المتحدة التي نعزها جميعا.

**السيد أبو شعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة وأن أطمئنكم على الدعم الكامل لوفد المغرب بينما تضطلعون بهذه المهمة. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب، بالنيابة عن وفد المغرب، عن تعازينا المخلصة لأصدقائنا وزملائنا في وفد مصر على الهجوم الذي وقع على طابا أمس. ونعرب عن تعاطفنا العميق لأصدقائنا المصريين في هذا الوقت المؤلم. كما نقدم تعازينا لأسر مواطني البلدان الأخرى التي تأثرت بتلك الحوادث المأساوية.

هل تمكنت اللجنة الأولى من التكيف مع التغيرات التي حصلت على المشهد الدولي منذ نهاية الحرب الباردة؟ لا بد لنا من أن ندرك أن طابع مناقشاتنا والطريقة التي تعمل بها اللجنة الأولى وخطوط الصدع لمناقشاتنا لا تعكس وقائع العالم اليوم. الإصلاح مطلوب. ولا بد لذلك الإصلاح من أن يأخذ في الحسبان طابع ولاية اللجنة الأولى، التي تتعامل مع نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي على السواء. وهذان الجانبان مترابطان بشكل لا ينفصم. والوفد المغربي مستعد للمشاركة بروح بناءة في مبادرة ترمي إلى ترشيد وتحديث

التفاوت بين الجزأين الشمالي والجنوبي للمنطقة. وفي وسع ذلك وحده أن يعزز الازدهار المشترك والتنمية المستدامة لمنطقتنا. كما سيقضي ذلك وحدة مغاربية تظهر التضامن والاحترام لسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية.

بطريقة ما سينظر بالتأكيد إلى عام ٢٠٠٤ بوصفه عاما للفرص الضائعة. وسيحل في عام ٢٠٠٥ عدد من المناسبات الهامة: عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار؛ وإبرام صك دولي بشأن وسم الأسلحة الصغيرة وتعقبها؛ وعقد اجتماع المتابعة لفترة السنتين لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه؛ والذكرى السنوية الستون لإنشاء الأمم المتحدة. وستوفر تلك المناسبات الهامة فرصا لإيجاد زخم جديد لتزع السلاح المتعدد الأطراف. وسيكون متروكا لنا، بشكل جماعي، أن نفي بتوقعات المجتمع الدولي.

**السيدة نونيز دي أودريمان (فتزويلا)** (تكلمت بالإسبانية): أود، بالنيابة عن الوفد الفتزويلي، أن أعرب عن تماننا الصادقة لكم، سيدي، وانتم ممثل بلد صديق عضو في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين. ونقدم لكم تعاوننا الكامل ونتمنى لكم النجاح بينما تخطون بعلمكم.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو. ولكننا نود أيضا أن نطرح بعض المسائل المحددة لتزع السلاح تحظى باهتمام حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية.

لقد أيدت فتزويلا دائما تعددية الأطراف، وخاصة دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونعلق أقصى الأهمية على مسائل مثل بلوغ نزع السلاح

هذه. وتود المملكة المغربية، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، أن تشير إلى الأهمية الجوهرية لتلك المعاهدة للسلام والأمن الدوليين. ومن المهم المحافظة على ذلك الصك الدولي وتعزيزه، وهو الصك الذي ما زال يشكل معلما هاما للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي. ويود بلدي مرة أخرى أن يدعو إلى الانضمام الشامل إلى المعاهدة.

وما زال المغرب يشعر بالقلق حيال الحالة في الشرق الأوسط. والأمر الذي يدعو إلى الأسف هو أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يواجه معارضة من إسرائيل، التي لم تصبح حتى الآن طرفا في معاهدة عدم الانتشار وترفض إخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والأمر المهم ليس تحقيق شمولية معاهدة عدم الانتشار فحسب ولكن أيضا أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها، خاصة فيما يتعلق بتزع السلاح النووي. ولا بد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بدورها، من أن تحترم بالكامل التزاماتها بشأن منع الانتشار النووي. وفي ذلك السياق، وقعت المملكة المغربية، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على بروتوكول إضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدلل التوقيع على ذلك البروتوكول على التزام المغرب بدعم الجهود الدولية لمكافحة الانتشار النووي. ويود المغرب أيضا أن يؤكد من جديد على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على نحو عاجل، لأنها تشكل أداة أساسية لصون السلام والأمن الدوليين.

ونود مرة أخرى أن نعرب عن تأييدنا لبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فان صون السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط سيقضي التقليل من أوجه

بهما اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذان الهوائيان جزء لا يتجزأ من شبكة الرصد العالمية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تعاونت فنزويلا في الدعوة إلى عقد الندوة الإقليمية الأولى لمنظمة الحظر الشامل والرامية إلى تدريب مشغلي المحطات وموظفي مراكز البيانات، التي عقدت في كاراكاس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن المقرر أن يعقد في جزيرة مارغاريتا هذا العام الاجتماع الإقليمي للنظرء الوطنيين في مشاريع التعاون التقني مع الوكالة لدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

وفيما يتصل بالأسلحة الكيميائية، قامت وزارة خارجية فنزويلا في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وأيار/مايو ٢٠٠٤، بتنظيم اجتماعات تجمع مختلف المؤسسات لتحليل مشروع مرسوم بإنشاء هيئة وطنية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو الآن قيد نظر النائب العام الفنزويلي. وفي حزيران/يونيه، سلمت رسمياً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي إعلانات صناعية متعددة بخصوص استيراد وتصدير مواد كيميائية معينة. وهناك إعلانات كانت قد سلمت رسمياً أيضاً فيما يتصل بمنشآت إنتاج المواد الكيميائية في الفترة من سنة ١٩٩٩ وحتى سنة ٢٠٠٣.

أما عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نشعر بالقلق، كما نوه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، من زيادة وتدفق هذه الأسلحة التي أصبحت أسلحة دمار شامل. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعدت فنزويلا تقريراً عن تنفيذها لبرنامج عمل الأمم المتحدة ومكافحة استئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه. كما أبلغنا بأن وزارة الدفاع كانت، في الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٤، قد أزلت ٦٣ ٣٢٦ قطعة سلاح من الأسلحة

النووي العام والكامل؛ والحظر الكامل لاستحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتكديسها واستخدامها وتدمير تلك الأسلحة؛ ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها؛ والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه؛ والقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ والاستخدامات السلمية للقضاء الخارجي.

فنزويلا بلد محب للسلام ويتجلى ذلك في تأييدها الثابت للمبادرات دون الإقليمية والإقليمية ومبادرات نصف الكرة الغربي والمبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح والأمن. وتؤمن فنزويلا بأن مفهوم الأمن على كلا الصعيدين الوطني والعالمي يرتبط بالضرورة باحترام حقوق الإنسان والرفاه الاجتماعي لكل سكان الدول التي يتألف منها المجتمع الدولي.

وعملنا الدولي في ميدان نزع السلاح والأمن يتمشى مع المبادئ التوجيهية لسياستنا الخارجية الواردة في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفي قانون أمتنا الأساسي بشأن الأمن والدفاع، وفي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٧. ومن بين تلك المبادئ تؤكد على تشجيع عالم متعدد الأقطاب، وتشجيع التعاون مع البلدان النامية، وتشجيع الثقة والأمن الإقليميين، وتنفيذ نظام أمن شامل لنصف الكرة الغربي يتسم بنهج متعدد الأبعاد. وفي هذا الصدد، تؤكد على الأعمال المحددة التالية.

فيما يتصل بالأمن الإقليمي، شاركت فنزويلا في إعلان كيتو بشأن إنشاء وتطوير منطقة سلام الأنديز الذي اعتمده المجلس الرئاسي الخامس عشر لدول الأنديز في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وفيما يتصل بنزع السلاح النووي، استكملنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تركيب هوائيين في فنزويلا، زودتنا

ختاماً، ما فتئت فنزويلا تبرز تفانيها من أجل السلام والمشاركة النشطة في ميدان نزع السلاح والأمن لتعزيز عالم متعدد الأقطاب والعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة لإقامة عالم أكثر عدلاً وأكثر سلماً وأماناً.

**السيد رستم (ماليزيا)** (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. وأهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وأعرب عن امتناني الخالص لسلفكم، السفير يارمو ساريفا ممثل فنلندا، على الطريقة الرائعة التي أدار بها عمل اللجنة خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

إن التطورات التي حدثت في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي في سنة ٢٠٠٤ يمكن أن توصف بأنها مزيج من التقدم والركود والنكسات. ولقد قدم لنا الأمين العام للأمم المتحدة تقديراً ممتازاً لحالة جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف على مدى العام الماضي في تقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/59/1. لقد قال، في جملة أمور، إنه لا تزال هناك عدة تحديات يمكن، إذا تركت وشأنها، أن تقوض السلام والأمن الدوليين وتزيد خطر ظهور حالات جديدة من استخدام القوة بشكل انفرادي أو إجهاضي. وهذه تتضمن

”بطء معدل نزع السلاح والانتهاكات لتعهدات عدم الانتشار ووجود دليل على ظهور شبكات نووية سرية وخطر الإرهاب“. (A/59/1، الفقرة ٦٩)

ووفدي يتفق في الرأي مع ما قاله الأمين العام.

ومن الضروري جداً توفير الظروف المواتية لإعطاء دفعة جديدة للعملية العالمية لنزع السلاح. وفي هذا الضوء، يتعين على جميع الدول أن تلتزم بكل دقة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأي عمل يتجاهل هذا الأحكام ولا يتسق مع

الخفيفة المقتناة أو المستخدمة على نحو غير مشروع، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أوقفت استيراد الأسلحة النارية بغية استكمال نظام تسجيل ومراقبة الأسلحة لدينا.

وبخصوص الألغام البرية المضادة للأفراد، تدعم فنزويلا جهود المجتمع الدولي من أجل تدمير واستئصال هذه الأسلحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ انتهينا من تدمير ٤٧ ١٨٩ لغمًا برياً مضاداً للأفراد في ترسانات القوات المسلحة الوطنية. وفي هذا العام قررنا تخفيض عدد الألغام المحتفظ بها لأغراض التدريب إلى ١ ٠٠٠ لغم. ومن هذا المنطلق ذاته، شارك بلدنا في مؤتمر الأمريكتين للعمل الإقليمي لمكافحة الألغام الذي عقد في كيتو، إكوادور، في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وبصدد نزع السلاح والقانون الإنساني الدولي، أذنت وزارة خارجيتنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ باتخاذ تدابير وطنية لضمان تقييد فنزويلا باتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الأولى والثاني والثالث. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استكملنا مشروع مرسوم بشأن إنشاء الوكالة الفنزويلية للفضاء. ونأمل بذلك أن يتسنى لبلدنا أن يستفيد من الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ونحن نتمسك بموقفنا بأن الفضاء الخارجي ينبغي إعلانه ميراثاً مشتركاً للبشرية.

السلام والأمن قيمتان عالميتان وكل الدول ملتزمة بضمائهما. ونحن نؤيد عمل آلية نزع السلاح وبصفة خاصة محافلها الرئيسية مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، ونحث على إنهاء المأزق الحالي الأمر الذي من شأنه أن يسمح بإجراء مداوالات حقيقية حول التوصل إلى صيغة توافق آراء متعددة الأطراف لدعم نزع السلاح العام الكامل بجميع جوانبه.

اللجنة الأولى من واجبها إعادة التأكيد على الحاجة الماسة لإحراز تقدم بشأن المسائل الهامة والتوصل إلى مبادرات محددة لمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء.

وأود أن أكرر القول إن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح تبرز حقيقة أن نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة هو الهدف الأسمى لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وهذا الهدف بكل تأكيد لم يتحقق حتى الآن. لقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة الإنسانية. واليوم ما فتئت جميع الدول متفقة اتفاقاً كاملاً على هذا الاستنتاج الذي تم التوصل إليه قبل عقود ثلاثة تقريباً. ويجب أن لا يكون هناك أي شك في أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. بيد أن الأهم من ذلك هو ألا ننسى أن وجود هذه الأسلحة يشكل، في المقام الأول، خطراً على بقاء البشرية وعلى بقاء كوكبنا.

وينبغي العمل على تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار في وقت واحد بحيث يعزز كل منهما الآخر على نحو متبادل. وماليزيا تجدد دعوها لجميع الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تفي بتعهداتها بإجراء تخفيض كبير في ترساناتها في سبيل نزع السلاح النووي. ونرى أن مسألة عدم الامتثال تسري على كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، من المهم جداً أن تنفذ الدول الحائزة لأسلحة نووية المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الخطوات العملية الـ ١٣ التي حددها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي طرحت إطار عمل ممكن التحقيق

مبادئ القانون الدولي من شأنه أن يلحق الضرر بالجهود الحقيقية الجادة في ميدان نزع السلاح. وماليزيا تؤكد على الأهمية الحيوية لتعددية الأطراف والحلول المتفق عليها على نحو متعدد لدى تناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وماليزيا، بوصفها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، ما فتئت تؤيد تأييداً كاملاً الموقف المبدئي القديم العهد لحركة عدم الانحياز في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. والإعلانات الرسمية المتصلة بتلك المسألة، الصادرة عن رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الثالث عشر في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣، والتي كثر الإعراب عنها مؤخراً وزراء خارجية الحركة في المؤتمر الوزاري الرابع عشر في دربان في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ستظل خارطة الطريق لماليزيا وبلدان حركة عدم الانحياز. وستظل حركة عدم الانحياز في طليعة الحملة العالمية المناهضة بالإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية.

لقد شهدنا في سياق هذا العام استمرار فشل مؤتمر نزع السلاح في البدء في أي عمل موضوعي. ويجدوننا الأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من أن يستأنف دونما إبطاء دوره الهام في المفاوضات على اتفاقات جديدة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مع التشديد على القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل. وبالمثل، يعتبر إخفاق هيئة نزع السلاح في الاتفاق على جدول أعمال لدورها لهذا العام يعتبر نكسة أخرى لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويشعر وفدي بالإحباط من جراء كل هذه التطورات. إذ ينبغي أن تكون هاتان الآليتان الهامتان لترع السلاح قادرتين على التغلب على هذه العقبات والمضي بالعملية قدماً. وماليزيا توافق على تأكيدكم، سيدي، بأن

ونأمل أن تستجيب الأطراف المعنية بروح إيجابية لتلك المبادرة. وماليزيا، بوصفها أحد بلدان منطقة شرقي آسيا ترغب في نجاح الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة حالياً لتصحيح المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وهذا من شأنه دونما شك الإسهام في ضمان إيجاد مناخ من السلم والأمن والاستقرار في منطقة شرق آسيا والعالم أجمع.

وماليزيا ستواصل العمل مع البلدان التي تشاطرها التفكير العمل على متابعة قرار الجمعية العامة حول فتوى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وسوف نتقدم بمشروع قرار في هذه اللجنة قريباً.

وبصدد مسألة التحقق والإنفاذ المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، تشاطر ماليزيا بلدانا عديدة الرأي بأن الآليات متعددة الأطراف الحالية التي تستند إلى معاهدات، مثل آليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ينبغي تعزيزها دون اللجوء إلى وسائل أخرى مثل دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء. إذ من المهم جداً توفر الإرادة السياسية الضرورية لتمكين تلك الآليات من العمل بأسلوب عادل ومتوازن وغير تمييزي، مع مراعاة مصالح كل المعنيين بالأمر. وترى ماليزيا أن تقييد الدول الأطراف الكامل بجميع أحكام معاهدات واتفاقيات نزع السلاح الدولية هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يدوم في مجال أنشطة نزع السلاح متعددة الأطراف ومنع الانتشار.

ومن المهم جداً تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ يتوجب على جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية المحافظة على الوقف الحالي لجميع تفجيرات التجارب النووية. وبالمثل تنتظر

من أجل نزع السلاح النووي. وتنفيذ تلك الخطوات وغيرها من نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ يكتسب أهمية أكبر في ظل بيئة أمنية نجد فيها أن حصول الإرهابيين على مواد وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل لم يعد خطراً مستبعداً. وماليزيا تتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام القادم، حيث ينبغي للدول الأطراف أن تدلل، بأفعال ملموسة لا بالأقوال، على أن معاهدة عدم الانتشار يمكن في واقع الأمر أن تصمد أمام محك الزمن لخدمة المصالح الأمنية لكل الدول الأطراف.

وينبغي المحافظة على سلامة معاهدة عدم الانتشار. وينبغي للدول الأطراف احترام تعهداتها والتزاماتها والوفاء بها. والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ سوف يتيح الفرصة للتناول الفعال لعدد كبير من المسائل على أساس الأعمدة الثلاثة للمعاهدة. وماليزيا تنتظر بشغف العمل مع سائر الدول الأطراف في المعاهدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ من أجل تحقيق نتيجة إيجابية ومتوازنة بروح من التعاون والتفاهم.

وماليزيا تؤيد تأييداً كاملاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم. وستواصل ماليزيا العمل مع الزملاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل تحقيق أملنا في قبول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وستواصل ماليزيا تأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأجزاء الأخرى من العالم، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بقرار الجماهيرية العربية الليبية مؤخراً التخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل.

وترحب ماليزيا أيضاً بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً تجريد برنامجها للأسلحة النووية كمحاولة توفيقية للتحرك قدما في المحادثات السادسة.

السيد شويسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):  
بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تقلدكم  
رئاسة هذه اللجنة الهامة، كما أهنئ سائر أعضاء المكتب  
على انتخابهم. وأطمئنكم على الدعم الكامل لوفدي.

لدى انتهاء الحرب الباردة، راودت البشرية آمال  
عريضة بيزوغ فجر حقبة جديدة، حقبة تتسم بالسلام العالمي  
الدائم وبشراكة دولية فعالة صوب القضاء الكامل على  
الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. بيد أن  
واقعا الحالي يتناقض تناقضا تاما مع تلك الآمال. إذ أن  
هناك خططا لاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية،  
وما زالت آلاف من هذه الأسلحة يحتفظ بها حائزوها.  
وعتبات استخدام هذه الأسلحة، حتى ضد الدول غير الحائزة  
للأسلحة النووية، يجري تخفيضها، وثمة صكوك دولية هامة  
في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة تُركت تظل  
طريقها أو يجري تهميشها بشكل متزايد. وعلاوة على ذلك،  
يحتم تزايد خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال  
حيازتها من جانب أطراف فاعله من غير الدول أو من جانب  
جماعات إرهابية، أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة  
للتصدي لتلك التحديات.

وفي غضون السنة الماضية وما قبلها، ظل المجتمع  
الدولي، إلى جانب انشغاله بالحرب على الإرهاب، منشغلا  
أساسا بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد حقق نجاحات  
كبيرة في ذلك الاتجاه. إذ أن ليبيا قررت طواعية التخلي عن  
جميع برامج أسلحة الدمار الشامل لديها. كما أن المسألة  
النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وضعت على  
طريق الحل السلمي التفاوضي.

ومنغوليا ترحب بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠  
(٢٠٠٤) باعتباره خطوة هامة صوب وقف انتشار أسلحة  
الدمار الشامل، بيد أنها ترى أن الدول الحائزة على أسلحة

مليزيا أن تتحقق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتأمل أن  
تتعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية قريبا بألية للتحقق.

ولا يجوز التهورين من التحديات والأخطار التي  
يفرضها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة  
الخفيفة. إذ ينبغي أن تصبح الشغل الشاغل لنا جميعاً وليس  
فقط للبلدان أو المناطق التي ذاقت مرارة الحروب أو ما زالت  
الحروب دائرة فيها. وفي هذا الصدد، تعتبر الجهود المبذولة  
حالياً حاسمة الأهمية. ويتعين علينا العمل بشكل جماعي من  
أجل التنفيذ الناجح لبرنامج العمل المعتمد لمنع ومكافحة  
واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة  
الخفيفة بجميع جوانبه. وينبغي أن نعمل على ضمان الخروج  
بنتيجة مواتية من مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية  
المعنى بوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.  
ويتعين علينا أن نسهم بآرائنا بشكل بناء في المشاورات  
العريضة القاعدة بشأن اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون  
الدولي في مجال منع ومكافحة واستئصال أعمال السمسرة  
غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي العام القادم، إذ نحتفل بالعيد الستين للأمم  
المتحدة، ينبغي أن نستطلع أفكاراً جديدة ونظرة جديدة فيما  
يتصل بالجهود الدولية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.  
والواقع، أنه لن يتسنى صون السلام والأمن الدوليين صوناً  
كاملاً من دون إحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح.  
والمجتمع الدولي لديه بالفعل الأدوات اللازمة للنهوض بعملية  
نزع السلاح. والمطلوب هو تعزيز آليات نزع السلاح الحالية  
المستندة إلى معاهدات بالدعم الكامل والإرادة السياسية  
للدول. وبغير إرادة سياسية، لا يمكن إيجاد حلول حقيقية  
لمسائل نزع السلاح الدولية. وقد حان الوقت لكي نعيد  
توجيه أنفسنا صوب الهدف المشترك ألا وهو تحقيق نزع  
السلاح العام الكامل.

وملزم قانونا بشأن إعطاء ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والبدء المبكر في المفاوضات بشأن معاهدة إزالة المواد الانشطارية.

ومنغوليا، اتساقا مع سياستها بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ما زالت مؤيدا قويا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم. وحكومي، بدورها، ستواصل جهودها من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على مركزها الرسمي كدولة خالية من الأسلحة النووية، ذلك المركز الذي أعلنته في عام ١٩٩٢. ونزعم البدء في مشاورات في المستقبل القريب بشأن إبرام معاهدة ثلاثية هامة مع جارتينا، جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وهو المركز المعترف به دوليا والملزم قانونا، يمكن أن يسهم في ضمان السلام والاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا وما يتجاوزها.

وفي هذا العام ستقدم منغوليا أيضا مشروع القرار الذي تقدمه كل سنتين بشأن أمنها الدولي ومركزها الرسمي كدولة خالية من الأسلحة النووية. وسيتناول المشروع التطورات التي استجدت، وتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء على غرار الدورات السابقة.

ومنغوليا تعلق أهمية كبيرة على انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم، بوصفه محفلا رئيسيا لاستعراض التقدم المحرز في كل جانب من جوانب المعاهدة وصوغ توصيات تتضمن أهم معالم الاستراتيجية العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في السنوات القادمة. وعلى الرغم من أن آفاق المؤتمر تبدو قائمة، في ضوء نتائج - أو بالأصح الافتقار إلى نتائج - الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية، نرجو أن تبدي

نووية ينبغي أن تخطو خطوة كبيرة مماثلة في ميدان نزع السلاح النووي.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها الصك الوحيد المتفاوض عليه والملزم قانونا المتاح للمجتمع الدولي وحجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، ينبغي تنفيذها تنفيذا جامعا مانعا. ويشاطر وفدي المتكلمين السابقين في التأكيد على أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعزز إحداهما الأخرى. وتؤيد منغوليا التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

لذلك ينبغي أن تتمثل أولويتنا الأولى في التبكير ببدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، طبقا لنص المعاهدة، "خطوة معقولة في سبيل القيام بعملية منهجية لتحقيق نزع السلاح النووي" (A/50/1027، ص ٤) وإن وقف جميع تفجيرات التجارب النووية سيكون تديرا فعالا من تدابير نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، وذلك بتقييد استحداث الأسلحة النووية وتقييد تحسينها النوعي ووقف استحداث أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية.

إن وقف التجارب النووية المفروض ذاتيا يكتسي أهمية بالغة. بيد أن هذه التدابير الانفرادية لا يمكن ولا يجوز أن تعتبر بديلا عن تعهد ملزم قانونا ويمكن التحقق منه بالكامل، عن طريق التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. ويجدوننا الأمل أن الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة ستفعل ذلك في أبكر وقت ممكن.

كما تؤيد منغوليا تأييدا راسخا البدء المبكر في المفاوضات بشأن إبرام صك متعدد الأطراف وغير مشروط

**السيد كفاندو** (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):  
في البداية، يود وفدي أن يهنئكم وسائر أعضاء هيئة المكتب  
على انتخابكم عن جدارة لرئاسة عملنا.

أود كذلك الإعراب عن امتناني لسلفكم السفير  
يارمو ساريفا، على حنكته في إدارة مداولاتنا في الدورة  
الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

ولا يسعني أن أغفل الإشارة إلى إسهام وكيل الأمين  
العام السيد نوبوياسو آبي منذ توليه إدارة شؤون نزع  
السلاح. لقد كان بيانه أمام هذه اللجنة مستنيرا حقا.

تبدأ لجنتنا عملها في وقت بلغ القلق ذروته إزاء  
السلم والأمن الدوليين، وخاصة لأن إغراء التزعة الأحادية  
ما زال قويا على الرغم من أن جميع المؤشرات تدل على أن  
السبيل الوحيد لحل الصراع هو عن طريق الاتفاق المتعدد  
الأطراف. وعلاوة على هذا، لم تنقل القدرات العسكرية،  
بما في ذلك الترسانات النووية للدول العالمية، على الرغم من  
انتهاء الحرب الباردة واستمرار الجهود الرامية إلى ردع إنتاج  
أسلحة الدمار الشامل ووضع ضوابط على صنع الأسلحة  
التقليدية.

وعلى العكس من ذلك تماما، ما فتئنا نشهد بزوغ  
نوع آخر من توازن الرعب، يتسم بظهور أنواع جديدة من  
أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية،  
وحشد فئات من الأسلحة أكثر تقدما، غالبا ما يطلق عليها  
اسم الأسلحة الذكية، القادرة على إبادة البشرية.

إن سباق التسلح، على غرار ما قاله كثيرون قبلي،  
تلهمه وتشجعه الريسة المتبادلة، والتزعة إلى الهيمنة التي  
تنطوي، كما يعلم الجميع، على الرغبة في الاستحواذ على  
السلطة والجري وراء تحقيق المصالح الاقتصادية. لذلك، يتعين  
علينا أن نغرس فضائل جديدة لعكس هذا التيار. ويرى  
وفدي أن هذا ما زال ممكنا إذا عملنا على إعادة مؤتمر نزع

الدول الأطراف في المعاهدة إرادتها السياسية والتزامها  
وتصميمها للحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة  
النووية وتعزيزها.

ومن المهم جدا الخروج من المأزق الذي يجد مؤتمر  
نزع السلاح نفسه فيه. ومنغوليا، بوصفها عضوا في المؤتمر،  
ترى أن حالة الجمود التي يعانها منذ ثماني سنوات متتالية  
جهاز نزع السلاح التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد،  
بسبب عجزه عن الاتفاق على برنامج عمله، أمر غير مقبول  
على الإطلاق. كما تعلق منغوليا أهمية كبيرة على عمل هيئة  
نزع السلاح. وتلاحظ بأسف شديد أنها في الآونة الأخيرة  
حذت حذو مؤتمر نزع السلاح وتواجه الآن حالة من  
الجمود والعجز عن الاتفاق على جدول أعمالها.

وفي ضوء كل هذا، يرى وفدي أن الدورة الحالية  
للجنة الأولى ينبغي أن تستغل للمساعدة في كسر الجمود  
الذي أصاب كلا من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح،  
باستغلال المركز الفريد لهذه اللجنة بوصفها أكثر المحافل تمثيلا  
لمناقشة المسائل المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح وتبادل  
الآراء حولها. ونحن نحث الأطراف المعنية على التحلي بأقصى  
درجات المرونة وإبداء إرادة سياسية حقيقية لقبول حل  
وسط، ومن ثم وضع حد لهذه الحالة السخيفة.

ختاما ألاحظ أن الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية  
العامة لا بد، بالضرورة، أن تعود بالنفع على اللجنة الأولى  
بوصفها إحدى اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة.  
وهناك في واقع الحال، متسع لتحسين أساليب عمل هذه  
اللجنة وكفاءتها، تمشيا مع العمليات الشاملة بموجب القرارين  
١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. ووفد منغوليا على ثقة بأن اللجنة،  
في ظل قيادتكم القديرة، ستجح في إنجاز هذه المهمة وغيرها  
من المهام الهامة.

هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد هي مسألة عاجلة بالنسبة لبلادي. إننا نرحب بنتائج الاجتماع الذي عقد في بانكوك في عام ٢٠٠٣ ونأمل أن يعبئ الاجتماع الذي سيعقد في نيروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر المجتمع الدولي أكثر لإيجاد حلول مفيدة للمشاكل التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أرجاء العالم.

وتشدد بوركينافاسو على حتمية إعادة تنشيط هيئة نزع السلاح حتى يتسنى لها أن تتناول بجدية تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نوجه جهودنا إلى تعزيز المعاهدات بشأن مناطق السلام وإعادة تنشيط المراكز الإقليمية.

وإن بلادي، من جهتها، وعلى الرغم من مواردها المتواضعة، تشارك في كل مبادرات نزع السلاح الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وفي بيئة غالبا ما يقترب فيها انعدام الأمن بالفقر، من السهل فهم السبب الذي يجعل بلدا مثل بلدي في صدارة كل عمل يهدف لضمان الأمن لسكانه. وإننا مستعدون، من هذا المنطلق، للقيام بمساهمة نشيطة وبناءة في نجاح عمل اللجنة الأولى تحت رئاستكم.

**السيد عيسى (مصر):** اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أتقدم من خلالكم بالتهنئة والتقدير إلى بقية أعضاء هيئة المكتب، وأمانة اللجنة الأولى، وأرحب بالسيدة ستوت، أمينتنا لهذا العام. كما أعرب عن تقديري للسيد نوبوياسي آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وأعضاء إدارة نزع السلاح على الجهد المبذول من جانبهم في سبيل تسيير وإنجاح أعمال اللجنة الأولى.

السلاح إلى المسار الصحيح حول جدول أعمال يعني بتطلعات معظم دولنا. من جهة أخرى، سنستفيد من تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخصوصا من وضع مرافقنا تحت مراقبة الوكالة.

وعلى المستوى العالمي، سيكون من المناسب أن نعزز المبادرات الرامية إلى خلق مناطق سلام وأمن خالية من الأسلحة النووية، على غرار تلك التي أنشئت وفقا لمعاهدة ليندانا والصكوك المماثلة الأخرى. ولن يكون بوسعنا أن نضع حدا لانتشار الأسلحة وبالتالي منع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الإرهابيين إلا بتعزيز كل تلك التدابير.

وإن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي مزعجة ومقلقة بنفس الدرجة. ولن أتطرق بعد مرة أخرى إلى أسباب وآثار الانتشار والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. فكلنا نتذكر المناقشات ذات الصلة بشأن هذه المسألة، التي جرت هنا في الأمم المتحدة في مؤتمر تموز/يوليه ٢٠٠١، بيد أنني أود أن أذكر بأن برنامج العمل الذي اعتمد في ذلك المؤتمر ما زال ينتظر التنفيذ.

غير أن وفد بلادي يرحب بعقد الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة التي شارك فيها ١٠٦ بلدا، مبرهنة بذلك على اهتمامها بعمل الفريق وأملها فيه. وعند نهاية الدورة، سيشكل الصك الدولي بشأن وضع العلامات والتعقب خطوة مهمة في اتجاه القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو أحد محاور الانتشار الحالي.

وبينما أشجع هذا النهج، أعتقد كذلك بأن الوقت مناسب للتذكير بأن عددا من الجوانب الأخرى، مثل السمسرة وجمع الأسلحة المتداولة لم تتم تسويتها بعد. وفي

السياق، نحيط علما بمقترح وفد جنوب أفريقيا بشأن تعليق عمل المؤتمر إلى حين يتسنى الاتفاق على برنامج عمله، عسى أن يكون في هذا الطرح سبيل مجدي في علاج الحالة الراهنة للمؤتمر. فلا يعقل أن ينصب اهتمامنا على ترشيد اللجنة الأولى فقط، التي تسهم بجدية في إدارة الحوار الدولي المتصل بترع السلاح والأمن الدولي للسنة التاسعة والخمسين على التوالي، وتتجاهل جهودنا مستقبل مؤتمر نزع السلاح الذي لم يجتمع موضوعيا لسبع سنوات على التوالي، بل ونستمر في اعتماد الدعم المالي والإداري للمؤتمر سنويا دون أي بادرة للتقدم. ولعل هذه النقطة تكون في أذهاننا ونحن نبحث في القرار الخاص بتقرير مؤتمر نزع السلاح خلال الدورة الحالية للجنة الأولى.

إن فشل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يدق ناقوس الخطر للمجتمع الدولي. فهناك رسالة واضحة يجب أن نستخلصها، مفادها أن التحديات المطروحة على نظام منع الانتشار ونزع السلاح هي بحق خطيرة، وأن الدول الأطراف بمعاهدة منع الانتشار ليست على استعداد للقبول بحلول سطحية في مواجهة هذه التحديات وليست على استعداد للتساهون في حقوقها سواء في إطار المعاهدة أو خارجها. لقد أشار وفد السويد في بيانه باسم ائتلاف البرنامج الجديد إلى التوازن الدقيق بين الحقوق والالتزامات القانونية التي تفرضها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن التوازن بين الالتزامات المتصلة بمنع الانتشار وتلك المتصلة بترع السلاح النووي. وأود أن أضم صوتي إلى كل ما ذكره وفد السويد وغيره من الوفود في شأن مصداقية هذا التوازن، وفي مقدمتها وفد البرازيل الذي استعرض ببلاغة أبعاد التوازن القانوني بشأن حقوق الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وإطارها القانوني.

لعله من الملائم أن أستهل الحديث بالتطرق إلى موضوع ترشيد عمل اللجنة الأولى باعتباره موضوع الساعة. وأشير أولا إلى أن الحوار الجاري في هذا الشأن، رغم تشعبه وهيمنته على مناخ العمل، فإنه لا يعكس قدرا مماثلا من الوضوح فيما يتعلق بالأهداف والمقاصد المرجوة. وحقيقة الأمر أن وفد مصر يهيمه أن يسترعي اهتمام أعضاء اللجنة الأولى إلى أن الفعالية وسرعة الأداء يجب ألا يكونا وحدهما المعيار الفاصل في تقييم نشاط الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. إن الجهود الرامية إلى إحلال السلم وتحقيق أمن المجتمع الدولي تستوجب بطبيعتها عملا شاقا ومضنيا لتحقيق التوافق الدولي اللازم الذي يكفل تنفيذها. وعلينا جميعا أن نسأل أولا، وقبل اتخاذ أية توصية في شأن الترشيح، عن ماهية الهدف من عملية الترشيح. إذ لا يمكننا حسم هذه المسألة أو بحثها إلا بعد استيضاح أهدافها والاتفاق على مقاصدها.

إن اللجنة الأولى هي المحفل الرئيسي على الساحة الدولية لتناول مسائل الأمن الدولي وضبط التسليح. وتبرز أهميتها بصورة خاصة في ظل الفشل الذي منيت به هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠٠٤. ومن هنا تأتي أهمية تعزيز دور وإسهام اللجنة الأولى، وليس تقليصها. ولهذا فإن وفد مصر يعارض أي إجراء قد يؤثر سلبا على إسهام اللجنة الأولى في وضع جدول الأعمال الدولي بشأن نزع السلاح والأمن الدولي.

كما أود الإشارة إلى مسألة نعددها في غاية الأهمية، وهي ضرورة مراعاة الشفافية الكاملة في إدارة الحوار المتصل بنشاط اللجنة الأولى، بما في ذلك ترشيد أعمالها. يقودني الحديث عن الترشيح وكفاءة الأداء إلى مؤتمر نزع السلاح وحالة العجز التي تهيمن عليه للسنة السابعة على التوالي. لقد طرح وفد جنوب أفريقيا مقترحات حول مسببات هذا الشلل وسبل علاجه على مدار العامين الماضيين. وفي هذا

(٢٠٠٤)، الذي رحبت به مصر ترحيباً حذراً. وقد انطلق هذا الحذر من وعي وإدراك أن المشروعية اللازمة للعمل الجماعي الدولي لا تتحقق إلا بصدوره عن أعضاء الأمم المتحدة جميعاً وإيمانهم بأهدافه، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن. ومن ثم فإن فاعلية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لن تتحدد بحسب المصدر وحده، وهو مجلس الأمن، وإنما في ضوء تجاوب أعضاء الأمم المتحدة مع متطلبات القرار، والتوازن في تنفيذ أحكام القرار، وفي استمرار مجلس الأمن في التعامل مع قضايا الانتشار إجمالاً، المتصلة بالدول وبالجماعات الإرهابية، وأن يتم ذلك بمكثال واحد دون ازدواجية في المعايير.

حاتماً، أود الإشارة إلى نشاط الفريق العامل مفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد عقد الفريق أول اجتماعاته في شهر حزيران/يونيه الماضي. وحقيقة الأمر أن الوقت ما زال مبكراً للحكم على نشاط الفريق وما إذا كان يسير في الطريق السليم، إلا أن من الواضح لو قد مصر ضرورة التروي في مسار الأسلحة الصغيرة والسعي إلى الموازنة بين الممكن والمأمول. ولسوف ننقل رؤيتنا هذه تفصيلاً عند تناول القرار الخاص بالانتشار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

**السيد ياو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** أود بالنيابة عن وفدي، شأني شأن المتكلمين السابقين، أن أهنيكم بحرارة، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة. إن المكسيك، بفضل موقعها الجغرافي، حبتكم بشعور من الاعتدال وروح التوفيق - وهما فضيلتان ضرورتان لاحتتام أعمالنا بنجاح. ويشعر وفدي بامتنان عميق إذ يعلم أنكم سترشدوننا ويود أن يطمئنكم إلى استعداداته للتعاون.

إن وفد مصر لا يمكنه أن يقبل بالرأي القائل باستقلال الالتزامات المتصلة بعدم الانتشار النووي عن مثلتها المتعلقة بترع السلاح النووي، ولا باستقلال هذه الالتزامات مجتمعة ولا كونها مستقلة عن مسعى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، سيكون في صدارة القضايا المطروحة خلال الحقبة المقبلة.

ولا يسعني أن أستكمل حديثي عن نظام منع الانتشار دون أن أعرب عن تقدير مصر الفائق لنشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة على مدار العامين المنصرمين، اللذين واجهت خلالهما الوكالة تحديات حمة في شرق آسيا وفي الشرق الوسط، بالإضافة إلى تحد إضافي يتصل بدور الوكالة في مواجهة قضايا منع الانتشار وموقع الوكالة في خريطة العمل الدولي.

وأود أن أسجل تقديرنا لنجاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تثبيت محوريتهما في معالجة قضايا منع الانتشار في إطار الولاية المخولة لها، وفي تأكيد مصداقيتها كجهاز فني يتسم بالحياد والمصداقية. فتحية منا لهذه المنظمة العريقة ومديرها العام.

أود التطرق بإيجاز إلى تحديين آخرين مطروحين على الساحة الدولية يتصلان بالصواريخ والإرهاب. أولاً، بالنسبة للصواريخ، أود الإشارة إلى فشل فريق الخبراء المعني بإعداد دراسة عن الصواريخ في الاتفاق على تقرير خلال عمله عام ٢٠٠٤. إن هذا الفشل لا يعكس فقط دقة الموضوع وإنما يبرز مسألة أخرى في غاية الأهمية، ألا وهي استحالة فرض صيغة معينة للتعامل مع التحديات الدولية لا تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية للدول.

وفيما يتصل بالإرهاب وعلاقته بأسلحة الدمار الشامل، أود الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠

ومن الواضح أن هذا الحلم لا يمكن أن يتحول إلى حقيقة إلا إذا عقدنا العزم على الالتزام بمبادئنا الوطنية والإقليمية في إطار متعدد الأطراف - وهو السياق الوحيد للاضطلاع بعمل فعال ومفيد يسهم في تنفيذ الأهداف المتفق عليها في قمة الألفية.

إن استعادة التوازن، الذي أشرت إليه قبل قليل، في طريقة تصدينا للأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين الناجمة عن الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل، وتحقيق عالمية الصكوك الدولية في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح العام وتنفيذها الفعال، وانتصار التعددية، كل هذا سيهيئ الإطار المناسب الذي يمكن فيه للجنة الأولى أن تستعيد وتتولى بالكامل دورها الأصلي، على النحو الوارد في المواد ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك الدور يتمشى مع المهدفين الأوليين للميثاق، دون المساس بصلاحيات مجلس الأمن، الذي سيساعد إصلاحه الحتمي على ضخ طاقة صحية متجددة في الأمم المتحدة.

#### السيد كاستيون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم

بالإسبانية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم عن جدارة وأن أهنئ سائر أعضاء المكتب.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو. بيد أننا نود التطرق إلى بضع وقائع أخرى مثيرة للاهتمام.

ذكر الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، في تقريره إلى الجمعية العامة للمنظمة المجتمعة في كيتو، إكوادور، في حزيران/يونيه، أن نيكاراغوا، البلد الأكثر تضررا في أمريكا الوسطى، تقدمت بمعدل ٧٠ في المائة صوب تحقيق هدف إزالة جميع الألغام البرية المضادة للأفراد التي كانت قد زُرعت في أراضيها أثناء الصراع المسلح في الثمانينات. وذكر الأمين العام للمنظمة أن برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام البرية

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي وفدي لمصر على المأساة التي وقعت في سيناء المصرية.

إن وفدي إذ يعلن تأييدنا التام لرئيس حركة بلدان عدم الانحياز ورئيس مجموعة الدول الأفريقية، يود أن يتوجه، مرة أخرى، بمناشدة رسمية بإيلاء اهتمام متزايد للقضايا المتعلقة بكل أنواع الأسلحة، سواء كانت تقليدية أو أسلحة دمار شامل، ولتزع السلاح وعدم الانتشار. وأناشد أيضا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز عالمية المعاهدات والاتفاقيات المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح على نحو نشيط واستباقي وجماعي ومتحد؛ وعلى التنفيذ الفعال، في ظل ضوابط الأمم المتحدة، لتلك الصكوك الدولية؛ وعلى النهوض بتعددية الأطراف والدفاع عنها بحماس بكل وسيلة ممكنة؛ وعلى إعادة كامل المسؤوليات للجنة الأولى في إطار الجهود المبذولة لتحسين كفاءتها وإصلاح الأمم المتحدة، وهي تشكل، ضمن أمور أخرى، موضوعات تحظى باهتمام وفد جمهورية كوت ديفوار.

إن تجربتي هيروشيما وناغازاكي الأليمتين اللتين لا يمكن نسيانها ما زالتا تترران تيريرا تاما مخاوفنا فيما يتصل بالتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين. وإن أرواح ٦٠٠ ٠٠٠ إنسان التي يزهقها كل سنة ما يسمى بالأسلحة التقليدية فيما يسمى بالصراعات الصغيرة تدفعنا إلى أن نكرس لتلك الأسلحة الشديدة التدمير نفس القدر من الاهتمام والإدراك اللذين نكرسهما لأسلحة الدمار الشامل. وهذه الرغبة التزيهة يمكن ترجمتها إلى عمل فعال إذا التزمنا، متحلين بالعزيمة، بتحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بتنفيذها الفعال تحت رقابة الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٢٢ ٠٠٠ بندقية، وتدمير جميع الألغام البرية المضادة للأفراد التي كانت مخزونة.

أما عن المشاكل الخطيرة التي يفرضها الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإن مواجهتها تستلزم وضع قوانين أفضل وقواعد أكثر فعالية. وفي هذا الخصوص، بمبادرة من السلطة التنفيذية في بلدي، بدأنا في رسم نهج وطني لتحديد الأسلحة من منظور عبر عنه مشروع القانون الخاص بتحديد وتنظيم الأسلحة والذخائر والمتفجرات وما يتصل بها من مواد. وفي نيسان/أبريل، برعاية الزمالة السويدية للمصالحة ومساعدة منظمات حكومية وغير حكومية، عُقدت ندوة في ماناغوا حضرها خبراء أجنبى لمناقشة مشروع القانون وصقله.

وفي منطقة أمريكا الوسطى، تحاول حكومة نيكاراغوا الاستجابة لمشاكلنا وقد طرحت مبادرتين. المبادرة الأولى هي برنامج تحديد الأسلحة والحد منها في أمريكا الوسطى بهدف إقامة توازن معقول للقوى وتشجيع الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية. وهذا البرنامج يسعى إلى الرقابة الفعالة على الأسلحة الإقليمية وإقامة مؤسسات حديثة للدفاع والأمن. وفي هذا الخصوص، قمنا في أيار/مايو وحزيران/يونيه، بمبادرة ذاتية، بتدمير ٦٦٦ قطعة سلاح من أسلحة الدفاع الجوي المحمولة التي كانت مخزونة في ترسانة جيشنا الوطني، وذلك بهدف تعزيز برنامج تحديد الأسلحة والحد منها في أمريكا الوسطى وكتدبير لبناء الثقة والأمن في شبه الإقليم.

والمبادرة الثانية هي خطة أمريكا الوسطى لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تنطوي على تدابير فعالة لتنفيذ اتفاقية الأمريكتين لمكافحة الصنع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وما يتصل بها من مواد ومكافحة

المضادة للأفراد قد دعم تدمير ما مجموعه ٦٥٠ ٠٠٠ لغم كانت مكدسة في الأرجنتين وإكوادور وبيرو وشيلي وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس. وقال أيضا إن وحدة تعزيز الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية واصلت دعم برنامج مساعدة ضحايا الألغام والمتفجرات، الأمر الذي عاد بالنفع على ٥٠٠ ضحية في أمريكا الوسطى وغالبيتهم في نيكاراغوا. ومضى قائلاً إن ثمة مساعدة موسعة قدمت لضحايا الألغام في سنة ٢٠٠٣ عن طريق مشروع تدريبي للتأهيل أثناء العمل، بالتعاون مع المعهد التكنولوجي الوطني النيكاراغوي الذي درب ١٠٠ شخص منذ إنشائه.

وقد نجح برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام البرية المضادة للأفراد، وفقا للتقرير ذاته، في المساعدة على إقامة المنظومة النيكاراغوية لإدارة المعلومات من أجل مكافحة الألغام، بدعم من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وتعمل المنظومة بوصفها مصرف بيانات يهدف إلى تحديد الأولويات في أنشطة إزالة الألغام والتعليم الوقائي ومساعدة الضحايا. وتعمل المنظومة حاليا في إكوادور وبيرو وغواتيمالا وكولومبيا ونيكاراغوا.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في إزالة الألغام في بلدي، من المحتمل أن تطلب نيكاراغوا تمديدا إضافيا للحد الزمني المفروض على إعلان أراضيها خالية من الألغام. إذ يقول الخبراء إن العمل من أجل الوصول لحقول الألغام يتسم بالتعقيد بسبب سوء حالة الطرق والأمطار الغزيرة في المناطق المتضررة والتعرف مؤخرا على وجود عدد كبير من الألغام وغيرها من المتفجرات غير المسجلة. وكنا بحلول عام ١٩٩٣، وفقا لبيانات مركز الدراسات الدولية، قد استعدنا في نيكاراغوا ١٤٢ ٠٠٠ قطعة سلاح من جميع الأنواع - غالبيتها من أسلحة الحرب. كذلك أفادت وزارة الدفاع النيكاراغوية بأنه، بحلول أيار/مايو من هذا العام، تم تدمير

ومضى يقول

”إن نجاح التعددية لا يُقاس بالتمسك بالشكل وحده، بجبارة العملية، بل بالنتائج التي نحققها من أجل أن نجعل دولنا آمنة“.

وبعد ذلك بيومين، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أصدر الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير بياناً مشتركاً عن التعددية. هذا البيان المشترك أكد على أن

”التعددية الفعالة، وليست الأحادية أو الشلل الدولي، هي التي ستوجه هجنا“.

ومن منظور الولايات المتحدة، أن التقدم المحرز على مدى العام الماضي صوب هدف التعددية الفعالة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح كان محتلطاً. وعلى الجانب الإيجابي شعرت الولايات المتحدة بسرور كبير إزاء رد الفعل الإيجابي على القرار الذي قدمناه في العام الماضي بشأن تنشيط اللجنة الأولى. وإن الاهتمام الذي أبدته وفود عديدة حياله واعتماده بتوافق الآراء برهنا على أن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتفق على أن هذه اللجنة تحتاج إلى أن تغير أساليب عملها.

والولايات المتحدة ترحب أيضاً بالتوصيات القيمة التي قدمتها الحكومات إلى الأمين العام بشأن الطرق العملية لتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. ووفدنا طرح على المناقشة مشروع قرار يجمع بين العديد من هذه المقترحات. هذا جهد مشترك، وسوف نواصل الاعتماد على المشاركة الفعالة لجميع الوفود وعلى تأييدها في عملية صياغة نص يحظى بتوافق الآراء.

إن الصراحة تحتم علينا أن نعترف بأننا نشعر بالاستياء إزاء الحالة الراهنة للأجهزة المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لا تنفرد

الابتجار غير المشروع بها، وذلك عن طريق إقامة مراكز تنسيق لكفالة تبادل المعلومات الأمنية في مجال تنظيم تصدير واستيراد ونقل الأسلحة. وهدفها الأساسي هو إرساء الأسس للتوفيق بين القوانين وتعزيز برامج جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

حتماً أود أن أذكر ببيان أدلى به مؤخرًا وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا، قال فيه

”حكومتنا مقتنعة اقتناعاً تاماً بالمسؤولية الحيوية لجميع دولنا عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والقضاء عليه وبالتالي ضرورة تضافر جهودنا وتكثيفها لمجابهة هذا الخطر الموجه لأمننا“.

**السيد رادميكر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): وفقاً للممارسة الجارية لهذه اللجنة، سأدلي بمختصر شفوي لملاحظاتي وسأطلب إدراج النص الكامل في المحضر الرسمي لمداولات اليوم.

عندما تكلمت أمام هذه الهيئة في العام الماضي قلت إن المجتمع الدولي يقف في مفترق طرق يتقرر فيه ما إذا كانت المؤسسات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة يمكن أن تتحرر من تفكير حقبة الحرب الباردة وتواجه التهديدات الجديدة الناشئة. كذلك عبرت عن الأمل القوي لحكومتني في أن نختار بروح جماعية خيار الفاعلية ودرجة الأهمية.

وبعد ذلك أعرب الرئيس بوش عن مشاعر مماثلة في خطاب ألقاه في وايتهول بالاس في لندن إذ لاحظ

”أن المنظمات الدولية ينبغي أن تكون قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه عالمنا، ابتداءً من الأخذ بيد الدول الفاشلة وانتهاءً باعتراض الانتشار“.

خطرا على المدنيين لعقود عديدة، بعد انقضاء أي ضرورة مشروعة لوجودها. وهذه المبادرة في المؤتمر ستتم الجهد المتواصل في سياق الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة الرامية إلى وضع المزيد من الضوابط الدولية على الألغام البرية المضادة للمركبات.

وترى الولايات المتحدة أن هذين البندين يشكلان برنامج عمل واقعا لمؤتمر نزع السلاح. والواقع أن المؤتمر لا يمكن أن يتناول من الناحية الواقعية مسائل أخرى عديدة بعد ثماني سنوات من الركود. وعلى أية حال، وفقا لما قالته وفود عديدة في جنيف هذا العام، من غير المرجح أن يتوصل المؤتمر في المستقبل إلى توافق في الآراء على أن أية مقترحات أخرى جاهزة للتفاوض.

والمؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في العام القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيلتزم في وقت نواجه فيه أهداف عدم الانتشار التي تجسدها المعاهدة تحديا لم يسبق له مثيل.

فقد شهد المجتمع الدولي، على مدى العقد الماضي، انتهاكات متعمدة للمادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، كما شهد إعلانا بالانسحاب من المعاهدة. وأحداث العام الماضي تبرز جسامه هذا الخطر.

قبل سنة لم يكن المجتمع الدولي يعلم شيئا عن برنامج الأسلحة النووية الليبي. بيد أن الحكومة الليبية اختارت عن حكمة الكشف عن البرنامج وإزالته. وهذه الإزالة تتحقق الآن بفضل مساعدة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن نهاية البرنامج النووي الليبي أفضت إلى الكشف عن شبكة عبد القدير خان السرية، وقد قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحكومات أخرى عديدة بإغلاقها.

بهذا الشعور، إذ أن مؤتمر نزع السلاح، وإن كان قد تناول طائفة أوسع من المسائل هذا العام، لا يزال يواجه طريقا مسدودا إزاء برنامج عمله، وقد فشل طيلة ثمانية أعوام متتالية في إحراز تقدم بشأن وظيفته الرئيسية، ألا وهي التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي مسعى لكسر حالة الجمود، دعت الولايات المتحدة هذا العام إلى التفاوض في المؤتمر على مسألتين هما الإبرام السريع لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باستخدام فئج جديد، وفرض حظر على بيع وتصدير الألغام البرية غير محدودة المدة.

إن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية من شأنه زيادة الانتقادات الحادة الموجهة لانتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، وصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مؤداه أن التحقق الدولي الفعال من الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أمر لا يمكن تحقيقه من الناحية العملية. وإذا كنا جادين بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، فينبغي أن نتفق على فرض حظر قانوني بأسرع ما يمكن ما دام يمكن لهذا الحظر أن يحقق أثرا عمليا هاما في وقف نمو ترسانات الأسلحة النووية. وتعتقد الولايات المتحدة أننا قد توصلنا إلى النهج الذي يمكن أن يقصر على نحو كبير الفترة المطلوبة لهذه المفاوضات.

ومقترحنا بشأن الألغام البرية المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح يقصد به المساعدة على إنهاء الأزمة الإنسانية التي أوجدتها الألغام البرية غير محدودة المدة. إذ وفقا لبعض التقديرات، تتسبب الألغام البرية التي يمتد عمرها وقتا طويلا في إصابات تتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ كل عام. هذه الألغام إذ تظل فعالة زمنا غير محدود، تظل تشكل

في سبيل اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذه على سبيل الأولوية.

وفي حين توجد خلافات هامة بين أطراف المعاهدة بشأن جوانب تنفيذ المعاهدة، فإننا يجمع بيننا إيماننا المشترك، على النحو الوارد في ديباجة المعاهدة، بأن "انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يزيد زيادة كبيرة خطر الحرب النووية". فلنعمل معا لكي نخرج بنتيجة من المؤتمر الاستعراضي تعزز إسهام معاهدة عدم الانتشار في الأمن العالمي.

إن الولايات المتحدة فخورة بمنجزاتها في ميدان تحديد الأسلحة، بما في ذلك تعاوننا مع الاتحاد الروسي في مجال تحديد الأسلحة. ونحن، مع شركائنا الروس، نأمل في طرح مشروع قرار هنا في المستقبل القريب لكي نثبت للمجتمع الدولي التقدم الذي أحرزناه امتثالا للمادة الرابعة. ونأمل أن يحظى مشروع قرارنا بتوافق الآراء.

لقد أوضحت حكومتنا أننا نؤيد مبدأ التعددية الفعالة. وبالتأكيد إن السعي إلى بلوغ أهداف في حالة التعددية يستغرق وقتا أطول ويتطلب بذل مزيد من الجهد. وهذا، في رأينا، ثمن معقول ندفعه لكسب التأييد الواسع في المجتمع الدولي لعمل مفيد فيما يتصل بالمسائل المصرية الهامة. بيد أنه مما يتنافى مع المنطق أن نتوقع من الدول أن تواصل الاعتماد على العمليات التعددية إذا كان هذا سيمنع القيام بأي عمل. وإن العراق مثال جدي واضح على هذا المبدأ. وكوسوفو، لأسباب يمكن للآخرين تعليلها أفضل مني، ربما تعتبر مثالا غير جدي نسبيا على هذا.

لقد أكد الرئيس بوش، في خطابه في وايتهول بالاس، على رغبتنا القوية في نجاح التعددية، إذ قال:

"ما فتئت أمريكا وبريطانيا العظمى تبذلان وستبذلان كل ما في وسعهما للحيلولة دون أن تختار الأمم المتحدة رسميا أن تصبح دون جدوى وأن تلقى

هذه التطورات جعلت من الواضح أن هناك ضرورة لاتخاذ تدابير إضافية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار النووي الأوسع. ومقترحات الرئيس بوش في شهر شباط/فبراير الماضي كانت ترمي إلى تحقيق هذا الهدف والحفاظ على الفوائد الأمنية للمعاهدة.

وفضلا عن ذلك، ما زلنا نواجه برنامجا سافرا للأسلحة النووية في كوريا الشمالية. وانتهاكات كوريا الشمالية الجديدة لالتزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ دفعت مجلس محافظي الوكالة إلى إحالة القضية إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي تهدد المجتمع الدولي باستمرار مزاعمها بأنها تمتلك رادعا نوويا. وجهود إيران للحصول على القدرة على إنتاج أسلحة نووية أدت إلى انتهاكات متعددة لاتفاق ضمانات الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولا تزال تلك الحالة قيد التحقيق من جانب الوكالة ومن المقرر أن يعقد مجلس محافظي الوكالة اجتماعا حاسما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

هذه الوقائع تقوض أمن جميع الأمم. والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي أن يواجه هذه التطورات على سبيل الأولوية القصوى. والولايات المتحدة تحث جميع الأطراف في المعاهدة على النظر إلى المؤتمر الاستعراضي بوصفه فرصة لتأييد النهج المشتركة التي تساعد على ضمان الفوائد الطويلة الأجل للمعاهدة. ونحن نحث على دعم التدابير التي تشجع على الامتثال لتعهدات عدم الانتشار في المعاهدة وتصحيح الانتهاكات الحالية. وفي هذا الصدد، من الضروري بذل جهود نشطة من أجل تحقيق القبول العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة. ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة صوت موافقا بالإجماع على التصديق على البروتوكول الإضافي في شهر آذار/مارس الماضي، ونحن

تواجهه العملية التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واستمرار انتشار الأسلحة، وعدم الامتثال لمعاهدات هامة لترزع السلاح تم التوصل إليها بالتفاوض المتعدد الأطراف أو عدم دخولها حيز النفاذ. ولعل الوقت قد حان للنظر في تنشيط مختلف أجزاء آلية نزع السلاح، بما في ذلك عن طريق استعراض شامل لأساليب عملها وإمكان إجراء تغيير في طريقة اعتماد القرارات. وما زلنا نرى أن تنفيذ ذلك يمكن أن يتم على أفضل نحو في سياق عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترزع السلاح، الأمر الذي تؤيده جامايكا بالكامل.

ونحن نوافق على أن من الممكن تحقيق بعض الفائدة من إمعان النظر في أساليب وإجراءات عمل هذه اللجنة بغية تحسين فعاليتها. وبعض المقترحات التي طرحت وتلك التي نفذت في ظل رئاستكم، سيدي، ستساعد في تحسين كفاءة اللجنة. وفي الوقت ذاته، نرى أن التحدي الحقيقي يكمن في إبداء الإرادة السياسية والالتزام الضروري لتحقيق أهداف اللجنة المتصلة بترزع السلاح وعدم الانتشار. وإن إظهار هذا الالتزام، وفقا لمبادئ والتزامات الميثاق وامتثالاً لمعاهدات نزع السلاح التفاوضية المتعددة الأطراف ذات الصلة، أمر حاسم لتحقيق أي تحسن في فعالية اللجنة.

إن المجتمع الدولي بات يدرك تماماً استمرار وجود أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي حين نوفق على أن وطأة أخطار معينة مثل الإرهاب تشكل تحدياً خطيراً للأمن العالمي، لا يجوز أن يكون الرد الدولي على هذه الظواهر على حساب التعهدات المتعددة الأطراف السابق الإعلان عنها في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وفي رأينا، ينبغي أن يكون هناك تقييم متوازن لكل الأخطار التي تواجه الأمن الدولي ولا يجوز اتخاذ أي إجراء يشكل خروجاً على مبادئ وأهداف الميثاق.

نفس مصير عصبة الأمم. إذ لا يكفي أن نجابه أخطار العالم بمجرد إصدار القرارات، بل ينبغي أن نجابه تلك الأخطار بالعزم“.

الحاضرون في هذه القاعة الذين يرغبون حقاً في أن تنجح التعددية يتعين عليهم أن يطوروا ذلك العزم والإرادة السياسية لدعم العمل الفعال ضد أية أخطار مثل الانتشار النووي والإبادة في أفريقيا.

إن الولايات المتحدة ما زالت تثق في قدرة اللجنة الأولى على العطاء بطرق مفيدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين ليس من المتوقع من أي وفد أن يؤيد تدابير تتعارض مع المصالح الأمنية لدولته، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقف على أهبة الاستعداد للعمل بحسن نية مع الآخرين سعياً إلى تدابير تعزز أمننا جميعاً.

**السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):** جامايكا تضم نفسها إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجزر البهاما نيابة عن بلدان الجماعة الكاريبية. وبودي الآن أن أدلي فقط ببعض الملاحظات الإضافية من وجهة نظر وفدي.

إن هدف نزع السلاح العام الكامل لا يزال صعب المنال. ولقد كنا نأمل أن تتسم هذه السنة بثقة وتفاعل متجددين في جدول أعمال نزع السلاح. وللأسف لم يحدث ذلك. وبطريقة اعتيادية تقريباً، تضطر هذه اللجنة إلى تكرار القائمة الطويلة من إخفاقات السنة الماضية المعروفة لنا. والواقع أن قائمة المسائل التي تنتظر الحل، بدلاً من أن تتناقص، يبدو أنها تكتسب زخماً بذاتها.

وما فتئ وفدي يشعر بالقلق إزاء الجمود الواضح الذي أصاب جدول أعمال نزع السلاح، ذلك الجمود الذي يدل عليه غياب توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح على الرغم من محاولات الخروج من المأزق، وفشل هيئة نزع السلاح في الموافقة على جدول أعمالها، والمأزق الذي

مقلق ينبغي مواجهته على الفور. بيد أننا نتمسك بالرأي بأن المنهج المفضل لمواجهة هذه المشكلة يتمثل في القضاء الكامل على هذه الأسلحة لمنع أية فرصة للحصول عليها بشكل غير مشروع. كذلك من الأنسب التفاوض على هذه التعهدات الملزمة بشكل جامع وصریح وشامل.

وجامايكا تتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام بأن من الضروري العودة إلى سيادة القانون والتمسك بالمعايير الدولية. وهذا النهج لازم جدا في ميدان نزع السلاح، حيث ينبغي الدفاع عن المعايير والالتزامات التعاهدية الثابتة واحترامها على نحو غير تمييزي ومتوازن ويتسم بالشفافية، وبذلك نضمن أن يظل الأمن الجماعي محكوما بنظام يستند إلى القواعد.

إن جامايكا ملتزمة بقضية نزع السلاح العامل الكامل، وقد تجلّى هذا الالتزام في تصديق جامايكا على عدد من اتفاقيات نزع السلاح وامتثالها لالتزاماتها. بموجب هذه الاتفاقيات وتوجيهها النشاط للتدابير الكفيلة بضمان الامتثال. وما فتئت تؤيد تأييدا كاملا أهداف معاهدة عدم الانتشار في معرض سعيها إلى القضاء على انتشار واستخدام الأسلحة النووية، وبصفة خاصة من أجل تعزيز النظام الموضوع فيما يتصل بالانتشار الرأسي والأفقي، وتعلق أهمية على التمسك بالالتزامات المترتبة على المادة الرابعة التي تعطي مصداقية أكبر لمعاهدة عدم الانتشار. ويحدونا الأمل أن تحظى هذه المسائل وغيرها بنظرة متأتية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد عام ٢٠٠٥.

وما فتئ وفدي يؤكد من جديد تأييده للإبرام المبكر لاتفاقية دولية تغنى بوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وكما شرح ممثل جزر البهاما، نحن لا ننتج هذه الأسلحة، لكننا يتحتم علينا أن نواجه آثارها المزعزعة للاستقرار على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

لقد قرأ وفدي باهتمام تقرير فريق الخبراء الحكوميين، الذي يترأسه باقتدار السفير ريباس ممثل كولومبيا، والمعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن. ونحن نتفق على ملاحظة:

”أن الأمن في كل جوانبه ما زال له دور حاسم في نزع السلاح والتنمية“. (A/59/119، الفقرة ٢٠)

وفي الوقت ذاته، نشعر بالقلق إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي إلى ما مجموعه ٩٥٦ بليون دولار، وحقيقة أن البلدان المتقدمة النمو تنفق ما يصل إلى ٧٥ في المائة من ذلك الرقم. ونشعر بالقلق بنفس القدر إزاء تجدد سباق التسلح حيث تستثمر الدول في أسلحة أكثر فتكا في سعيها العقيم وراء الأمن. ومن دواعي الشعور بالقلق أيضا احتمال زيادة الإنفاق العسكري بسبب زيادة حالات الصراع.

وفي حين نعترف بالحق السيادي للدول في ضمان قدرتها على الدفاع عن النفس، من الواضح تماما أنه لا يتم الإنفاق بقدر مماثل على التنمية الاقتصادية أو للتخفيف من حدة الفقر. ويصبح ذلك لافتا للنظر بشكل أكبر عندما يأخذ المرء في اعتباره أن المجتمع الدولي، قبل عام واحد من الاستعراض الخمسي للأهداف الإنمائية للألفية، بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه في سنة ٢٠٠٠.

وفي هذا السياق، نعتقد أن المنهج الأكثر فعالية لمواجهة الشواغل الأمنية يتمثل في مراعاة احتياجات الناس إلى العدالة والرفاه الاقتصادي، إذ على الرغم من الترسانات المخيفة والأسلحة المتقدمة، فإن العقول اليائسة للساحطين والمعدمين يمكن أن تحول أي شيء إلى سلاح خطير.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يبرز إمكانية أن تسيطر أطراف فاعلة من غير الدول على أسلحة دمار شامل أو أن تحصل عليها. ونحن نتفق على أن هذا احتمال

**السيد حسن** (السودان): يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. وإننا لعلنا لثقة أكيدة بأنكم، بما عُرفتم به من خبرات، سوف تقودون مداولاتنا إلى النتائج المرجوة فيما يتصل بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، متمنياً لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم رئيس اللجنة للدورة السابقة، والسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون نزع السلاح، لما بُذل من جهد يحظى بالتقدير من أجل تطوير آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقنواته في مجال نزع السلاح، تطلعاً لصون الأمن والسلم الدوليين.

ها نحن نجتمع اليوم للتداول بشأن نزع السلاح والأمن الدولي، والعالم يشهد جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية بسبب قضايا التسليح. وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل متعدد الأطراف للتصدي وبجسم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه الآن بين الدول الحائزة وغير الحائزة على مثل هذه التقنيات.

ولعل ما يبعث على الأسف أنه، وبرغم بعض المبادرات الأحادية والثنائية التي قامت بها بعض الدول لخفض ترساناتها من الأسلحة النووية والاستراتيجية، إلا أن العديد من الدول الكبرى ما زالت ماضية في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس على إجراء التجارب بدعوى الردع وتحسين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل دولاً كثيرة ترى أن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع

وفي رأينا تشكل هذه التحديات الحقيقية المباشرة على سلامتنا واستقرارنا خطراً مزعجاً جديداً على الأمن الدولي.

ومن ثم نؤكد على التزامنا ببرنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، وترقب بشغف الاجتماع الثاني الذي يعقد كل عامين والمقرر عقده في سنة ٢٠٠٥، وترقب بشغف أيضاً المؤتمر الاستعراضي في سنة ٢٠٠٦.

وجامايكا، بوصفها من الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ترحب بعقد المؤتمر الاستعراضي الأول، المقرر عقده في وقت لاحق من عام ٢٠٠٤ في نيروبي، بكينيا. ونحث على تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل، ونثني على البلدان التي اتخذت خطوات فعلية للامتثال لأحكامها.

وفي الختام، اسمحوا لي يا سيدي بالإعراب عن ارتياحي الشخصي لانتخابكم رئيساً للجنة. ونثق بأن مكتب اللجنة بقيادةكم المحنكة سيدير مداولات اللجنة الأولى بحيث تحقق النجاح هذا العام. ولكم أن تطمئنوا إلى دعم وفدي لكم وتعاوني معكم في الاضطلاع بواجباتكم. علاوة على ذلك، أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، ولموظفي إدارته الآخرين على ما يؤدونه من عمل للنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أيضاً بأن أزجي كلمة تهنئة خاصة للأمينة الجديدة للجنة، السيدة شيريل ستاوت، وهي من مواطنات منطقة البحر الكاريبي المتسمات بالتفاني والمعرفة والاجتهاد. ونثق بأن الأمور الإدارية للجنة ستكون في أيد أمينة وقديرة. وأفهم أنها أول سيدة تعين في هذا المنصب الهام في اللجنة، وأثني على الأمانة لما أظهرته من نظر ثاقب بتعيينها.

وصحيح أن العديد من الدول قد وقعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو أصبحت طرفاً فيها، وأن الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات تغطي الآن ما يقارب خمسين في المائة من مساحة الأرض. ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم، التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل باستمرار وفي العلن لنظام الرقابة الدولية على مفاعلاتها النووية. وفي هذا بالطبع تهديد حقيقي للأمن والاستقرار، ليس في هذه المنطقة المشتعلة من العالم فحسب، بل في العالم أجمع. ولعلنا هنا نحیی المبادرة الشجاعة والعاقلة التي قامت بها الجماهير العربية الليبية بالتخلص من برامجها ذات الصلة بهذه الأسلحة.

إن السودان شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فعلاوة على انضمامه إلى العديد من الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة، بدءاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وانتهاء بتوقيع بلادي هذا العام وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مشاركتها هذا العام في حلقة العمل التي عقدت في فيينا في تموز/يوليه الماضي بشأن أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم، فقد استضافت بلادي في العام الماضي المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر في العام الماضي بتوصيات هامة للغاية، في صدرها جعل أفريقيا برمتها منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط؛ هذا علاوة على مشاركة السودان ودوره الفاعل في كل حلقات العمل التي عقدت في الأردن والقاهرة ونيروبي والجزائر وأديس أبابا في هذا الخصوص.

السلاح، ويجعل البعض يشكك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية والعالمية، لأن مدى جدوى هذه الاتفاقيات يكمن في مدى الالتزام بتطبيقها الكامل والعادل، وليس في عدد هذه الاتفاقيات أو عدد من انضم إليها من الدول.

إن ما يشهده العالم من نزاعات وحروب وبؤر للتوتر هو ما جعل بعض الدول تعيش حالة من التأهب الدفاعي، الأمر الذي ينعكس بجلاء في تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار. وفي المقابل، نجد أن محصلة المساهمات المخصصة لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الملحة والعاجلة، الفقر والكوارث والبيئة، غاية في التواضع والانحسار. وهنا تبرز المفارقة واختلال المعايير.

ولعلنا هنا نؤكد مجدداً على ضرورة أن تشرع الدول النووية عبر خطوات جادة وعاجلة في تخفيض الإنفاق على برامج التسليح من هذا النوع، تمهيداً للتخلص التدريجي لكل ما بحوزتها من ترسانات نووية واستراتيجية. كما أننا إذ نؤيد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة، تكفل للدول غير الحائزة على مثل هذه التقنيات كل الضمانات اللازمة من أي تهديد يقع عليها من الدول الحائزة، ودون انتقاص من حق الجميع في الاستفادة من التقنيات النووية لأغراض علمية سلمية تخدم البشر.

وكما أشار السيد وكيل الأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، هناك إقرار عالمي بضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم، بل حاجة ملحة إليها. وإننا إذ نؤكد على ذلك إنما نرى أنه أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فالأمن كما تعلمون كل لا يتجزأ.

وإننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا أن محاربة انتشار تلك الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول، وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، رغم أهمية ذلك، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول حتى لا ينساب السلاح بيسر في أيدي الجماعات دون أي ضوابط. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم، وبخاصة الدعم الفني، للدول التي تعيش حالة الانتقال من النزاع المسلح إلى السلام، وبخاصة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظرا لترابط هذه المجالات وتداخل بعضها مع البعض.

ختاما، إن مداولاتنا هذه الدورة تختلف عن سابقتها في ظل حالة التوتر القائمة في العديد من أنحاء العالم بسبب قضايا التسليح وانتشار الأسلحة والمخاوف الماثلة من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. ومن هنا، نقول إن المسؤولية التي تقع على عاتق هذه اللجنة قد تضاعفت، وأن المقترحات الخاصة بإصلاح اللجنة الأولى تكنسي أهمية، ويجب أن تخضع للدراسة العميقة المتأنيئة والمجادة، بحيث لا تنتقص من الولاية الرئيسية للجنة الأولى في نزع السلاح والأمن الدولي، خاصة وأن العالم اليوم أصبح في أمس الحاجة إلى أن يكون كوكبا آمنا من المهددات حتى تتجه قدرات جميع الدول نحو التنمية وصون البيئة والسلام والإعمار وخدمة بني الإنسان، وليس إلى آلة الحرب والدمار.

**السيد فيل - إيحي (هايتي)** (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، وفدي يشارك من سبقه من المتكلمين تهنتكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. فمن دواعي سرورنا أن نرى زميلا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت معاهدة تلاتيلولكو التي أصبحت أول منطقة خالية

ولا بد من الإشارة إلى مشاركة بلادي الآن في كل الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المرتقب في أديس أبابا حول الألغام هذا العام، بحسبان أن بلادي من أوائل الدول التي وقّعت اتفاقية أوتاوا وصادقت عليها. وإننا إذ نضطلع بهذا الدور الإقليمي النشط إنما نفعل ذلك إيمانا منا بأن العمل المتعدد الأطراف إقليميا ودوليا هو الضمان الأقوى لتحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات ومتابعة إنفاذها حتى تتحقق الأهداف المتوخاة منها.

أمر آخر يحتل الأولوية في اهتمامات السودان في مجال نزع السلاح، وهو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما تعلمون، فإن بلدي، السودان، يعاني أكثر من غيره من هذه المعضلة التي أزكت نار الصراعات القبلية في غربه بعد أن اختلط الأمر بأبعاد قبلية جعلت اقتناء السلاح جزءا أصيلا من طقوس القبيلة ومظاهر قوتها بين القبائل الأخرى، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة. والسودان يدرك أكثر من غيره مدى مخاطر تلك الظاهرة وضرورة مكافحتها وبجزم. لذلك، ظل السودان حاضرا وفاعلا في كافة المنابر الدولية والإقليمية الرامية إلى كبح جماح الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود والإرهاب وتجارة المخدرات. والسودان، في هذا الخصوص، يقود جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وبالتعاون مع برامج الأمم المتحدة للألغام، وتجمع دول الساحل والصحراء أيضا. هذا، علاوة على جهودنا الثنائية مع دول الحوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والجمارك فيها.

النووية لم تصبح عالمية الطابع بحق حتى الآن. وتهيب جمهورية هايتي بالدول الأعضاء احترام التزاماتها في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح والعمل على القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، كما تعهدت هي ذاتها بأن تفعل ذلك إبان مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

إن ما قد ينجم عن أي هجوم إرهابي من أضرار مادية وخسارة في الأرواح بات معروفاً بوضوح. فالإرهاب يضرب بصورة عشوائية ولا ينجو منه أحد، سواء أكان سرجيو فييرا دي ميلو، أو ركاب قطار أبرياء في مدريد أو طوكيو، أو تلاميذ مدرسة في بيسلان. وفي هذا السياق، فإن وفدي يشعر بالقلق على نحو خاص لاحتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية التي يمتقت الضمير العالمي للإنسانية أعمالها. وفي هذا الإطار، نرحب بالأولوية المتقدمة التي ما فتئ مجلس الأمن يوليها لمكافحة هذه الآفة. ويتعهد وفدي، بأقصى قدراته، باعتماد جميع الأحكام التي تستهدف مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وليس الخطر الذي يمثله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هيئنا بحال من الأحوال. فهي تقتل ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في كل عام، وهناك ما يزيد على ٣٦٠ مليوناً من هذه الأسلحة يجري تداولها في جميع أنحاء العالم. وهي الأسلحة المفضلة في الصراعات الإقليمية، وقد أزهدت أرواح ٤ ملايين شخص خلال فترة التسعينات، معظمهم من النساء والأطفال. ويؤكد وفدي مجدداً التزامه بالتعاون الكامل مع سائر المجتمع الدولي على وضع نهاية لهذا البلاء، الذي يسهم في الجريمة وفي زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

من الأسلحة النووية، وهو يترأس أعمال لجنة نزع السلاح والأمن الدولي.

ونغتتم هذه الفرصة لكي نشكر السفير جارمو ساريغا، ممثل فنلندا، الذي أدار مناقشاتنا بحنكة خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين. ونشكر أيضاً وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو، الذي أكد في بيانه الاستهلالي بحق أنه سيكون من بين أصعب التحديات التي يتعين على اللجنة مواجهتها خلال هذه الدورة التوفيق بين هدفين قد يبدوان متناقضين: التكيف مع واقع عالم متغير، من جهة، واحترام المبادئ الأساسية التي استقرت واتفق عليها، مثل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من جهة أخرى. فينبغي ألا تكون مثل هذه المبادئ عرضة لجولات من المفاوضات كل سنة.

إننا لم نعد نعيش في حقبة الحرب الباردة، ولكننا نجري مفاوضاتنا اليوم في عالم يكتنفه خطر الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة. وفي هذا السياق، بأسف وفدي لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن حتى الآن من اعتماد برنامج عمل. ويعاني المؤتمر من الركود منذ سبع سنوات. ولا بد أن نبدي إرادة سياسية أقوى للمضي قدماً في عملنا. ولا بد أن نتحلى بمزيد من المرونة والحساسية لتهيئة مناخ مؤات أكثر للمفاوضات وإحراز تقدم.

وفدي يؤكد مرة أخرى إيمانه بالتعاون المتعدد الأطراف، ونؤيد رأي الأمين العام، السيد كوفي عنان، فيما يتصل بضرورة أن تكون الغلبة للقانون. وعلى ذلك، نطالب باحترام المبادئ والقواعد التي تجسدها المعاهدات الدولية، ونشجع النهوض بعالميتها، وتنفيذها وتعزيز آليات التحقق منها. ونأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد وأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة

والأسلحة النووية. أما الدول الحائزة للأسلحة النووية فينبغي أن تتخلص من ترساناتها النووية، وأما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فينبغي ألا تحصل عليها. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار أن تلتزم بهذه المعاهدة ريثما تنظر، كما نرجو، في الانضمام كأطراف فيها. علاوة على ذلك، يجب أن نقوم بشكل مشترك وجماعي بتنفيذ نتائج مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ويجب على الدول المعنية أن تنفذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وهناك توافق في الآراء على أن العالم سيكون مكانا أكثر أمنا لو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية احترمت التزامها بترع السلاح ولو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقيدت بالتزامها بعدم اقتناء الأسلحة النووية. وسنكون قادرين على البناء على هذه الأسس في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، الذي سنستعرض خلاله جميع جوانب معاهدة عدم الانتشار.

وتود ليسوتو أن تشهد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأننا ما زلنا مقتنعين بأنها تدبير فعال لترع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبها. فما لم تدخل حيز النفاذ، لن يتسنى تطبيق نظام التحقق النبيل المتوخى في المعاهدة. وهكذا فلن يتحقق بشكل كامل أثر المعاهدة، أي تأثيرها في مجال الردع. ونحن لذلك نضم صوتنا إلى المتكلمين السابقين مناشدين الدول الـ ١١ المتبقية أن تصبح أطرافا في المعاهدة دون إبطاء.

ويعرب وفدي عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرى أن من شأن هذه المعاهدة أن تسهم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى أهمية عملية نزع السلاح، ندرك جميعا ضرورة اجتناب الرضا عن النفس. ومن ثم يجب علينا كفالة أن تكون اللجنة الأولى بالفعل هي منتدى الأمم المتحدة المنوط به مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ويود وفدي أن يؤكد لكم يا سيدي الرئيس دعمه الكامل لكم في إدارتكم لمداولاتنا واضطلاعكم بمهمتكم.

**السيد موليكو (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية):** أود في

البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة يا سيدي الرئيس، وكذا لأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. ووفدي على ثقة يا سيدي بأنكم، لثراء ما تتمتعون به من خبرة ولقدرتكم القيادية، ستديرون أعمالنا إلى ما فيه النجاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ودعمه. كما أود أن أهنيء وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، على الملاحظات المفيدة التي أدلى بها في بداية مداولاتنا.

وثمة توافق في الآراء على أن الإرهاب هو أكبر خطر في عصرنا. كما أن الشك قليل، إن وُجد، في أن تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب لا يمكن أن يتم إلا من خلال جهود المجتمع الدولي المتعددة الأطراف. ويشاطر وفدي في المخاوف التي أعرب عنها بالفعل عدة وفود من أنه ما لم تتخذ تدابير مشتركة وجماعية مناسبة فقد تحوز جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل وتقوم باستعمالها. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن تدابير منع الإرهابيين من اقتناء أسلحة الدمار الشامل.

والسؤال الذي يجب أن نواصل توجيهه لأنفسنا هو إلى متى سنظل قادرين على إبعاد هذه الأسلحة عن أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. ويرى وفدي أن الدول الأطراف يمكنها أن تبدأ بالامتنال لمعاهدة عدم انتشار

السلاح والأمن الدولي، المحدد لها في الأصل يوم الإثنين ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة -/١٨. وعليه، بعد إجراء مشاورات بهذا الشأن مع أعضاء المكتب والأمانة، قررت من منطلق المرونة تأجيل الموعد النهائي المحدد لتقديم جميع مشاريع القرارات حتى الساعة -/١٤ من يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وهذا يوفر للأمانة العامة الحد الأدنى من الوقت الذي تحتاجه لتجهيز كل مشاريع القرارات وترجمتها لكي تكون جاهزة خلال الأسبوع الثالث من دورتنا، حيث تبدأ اللجنة الجزء المواضيعي من عملها. لذلك، من الأهمية بمكان ألا يُعدّل هذا الموعد ثانية.

ومرة أخرى، أحث الوفود على أن تستفيد بما توفره الأمانة العامة من خدمات ودعم، وأن تقدم مشاريع قراراتها كتابة وإلكترونيا. كما أحث الوفود التي يمكنها أن تتقدم بمشاريع قراراتها فعلا ألا تنتظر حتى يوم الأربعاء لكي تفعل ذلك؛ وستعدو الأمانة العامة والرئاسة ممتنين لو أمكن احترام الموعد النهائي الأصلي.

ومن المحتمل أن تستمر المناقشة العامة يومي الاثنين والثلاثاء وربما يوم الأربعاء أيضا، في إطار المبدأ الذي اتفقنا عليه بشأن وضع قائمة المتكلمين على أساس التناوب، على أن يؤخذ في الاعتبار متوسط طول البيانات التي استمعنا إليها حتى الآن. ولا أريد أن أنتقد أحدا، وإن كنت أعتقد أنه لا بد أن نعرف أن جميع الوفود تقريبا قد تجاوزت الوقت الموصى به. وأكرر مناشدتي للوفود بأن تحاول، بأقصى درجة ممكنة، اختصار بياناتها، وبالدرجة الأولى، أن تكون مستعدة لاتباع الترتيب وفقا للقائمة، حتى يمكننا أن نستخدم وقتنا يومي الاثنين والثلاثاء، وربما جزء من يوم الأربعاء، حسب الاقتضاء، على النحو الأمثل.

وتشعر ليسوتو بحجبية أمل إزاء استمرار عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وذلك نتيجة لتباعد الآراء حول برنامج العمل. ومن دواعي إحباطنا الشديد أيضا أن يعرقل أعمال هيئة نزع السلاح مرة أخرى هذه العام عدم الاتفاق على بنود جدول الأعمال التي يتعين أن تنظر فيها الهيئة.

ولا يمكن التهويل من شأن الخطر الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأن هذا الاتجار غير المشروع مرتبط بمختلف أشكال الجريمة المنظمة غير الحدود الوطنية وبزعزعة الاستقرار في عدة بلدان. وكما جاء في الدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٤، هناك "اعتقاد متزايد بأن الدول يقع على عاتقها واجب حماية مواطنيها من انتشار الجريمة وعدم الاستقرار في إقليمها". ولهذا السبب، ينبغي أن تحاول الدول الأعضاء تنفيذ برنامج عمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١. كذلك يأمل وفدي أن تكفل بالنجاح الاجتماعات بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسمسرة فيها، على التوالي.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجددا أهمية الانضمام إلى معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، والتصديق عليها، وتنفيذها بشكل كامل، بما فيها اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. كما نود أن نشجع جميع الموقعين على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أي معاهدة بيليندا، على التصديق عليها بأسرع ما يمكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طُلب إليّ تأجيل الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود نزع

أو البيانات التي قدمت فعلا أو سيتم تقديمها في جلسات عامة للجمعية. نحن لا نتكلم عن تقارير شاملة، بل عن تحديد المهام التي أنيطت بتلك المنظمات وكيف نفذتها.

بعد ذلك، سنقوم باستعراض استجابات الدول الأعضاء لقرار الجمعية ٤١/٥٨. ولذلك الغرض، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نحظى بدعم السفير ساريفا بوصفه رئيسا للجنة خلال الدورة الثامنة والخمسين.

ولن أطيل في الكلام عن الورقة غير الرسمية أكثر من ذلك، وأعتقد أنني قدمت فكرة عامة عن ماهية أول اجتماعين تفاعليين، وفي يوم الاثنين، يمكننا أن نتناول بعض النقاط الإضافية، إذا رغب الأعضاء في ذلك.

واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أنه تم توزيع الوثيقة A/C.1/59/CRP.2 وهي تحتوي على اقتراح مقدم من الرئاسة بعد مشاورات مع المكتب: جدول زمني إرشادي للمناقشة المواضيعية. وسوف أعرض ورقة الاجتماع تلك خلال اجتماعنا القادم.

الآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد نجفي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): الوقت متأخر، ولذلك، سوف أتوخى الإيجاز. كما قلت، سيدي الرئيس، فإن الممارسة التفاعلية في اللجنة الأولى هذه السنة سوف تكون هامة جدا بالنسبة لنا جميعا، لأن الجمعية العامة وافقت عليها، وهي التي شجعت اللجان الرئيسية على العمل بطريقة أكثر تفاعلية بغية تيسير المناقشات وتعزيز فعاليتها. ونحن نقدر لكم، سيدي، عقدكم مشاورات غير رسمية حول برنامجكم للمناقشات التفاعلية هذا العام. ونقدر لكم أيضا الورقة غير الرسمية التي قدمتموها، فهي مفيدة للغاية في إرشادنا إلى كيفية إدارة مناقشاتنا التفاعلية هذه السنة.

وكما اقترحت الرئاسة، ستكون المرحلة التالية عبارة عن مناقشة تفاعلية. وهذه يمكن أن تبدأ يوم الأربعاء، بمجرد أن تنتهي من المناقشة العامة. وقد طلبت من الأمانة العامة أن توزع ورقة غير رسمية تشاورت بشأنها مع جميع أعضاء المكتب. والهدف من تلك الورقة شرح هيكل المناقشة لكي تكون مثمرة.

وهذا يمكن مناقشته في إطار مشاورات غير رسمية أوائل الأسبوع القادم إن كان ثمة تفاصيل يتعين تغييرها. إنها ورقة إرشادية الغرض منها تيسير المناقشة.

وكما يرى الأعضاء، فإن جوهر أول اجتماع تفاعلي سيكون تحليلا لمتابعة قراراتنا. ولهذا الغرض، طلبت من وكيل الأمين العام آبي أن يقدم لنا عرضا منفتحا وصریحا لبعض القضايا التي يرى أنها ذات أهمية كبرى. ولست أعنى بذلك تقريرا مفصلا؛ وإنما مجرد إشارة إلى بعض أوجه التقدم المحرز، وربما بعض الصعاب التي تواجهنا، وتحديدًا في مجال مسؤوليته: إدارة شؤون نزع السلاح، فيما يختص بتنفيذ الولايات التي أناطتها اللجنة بما. وقد يتسنى لوكيل الأمين العام أيضا أن يقدم لنا تقريرا عن مستوى استجابة الدول الأعضاء لطلبات الحصول على معلومات. وربما يمكنه أن يوضح كيف تم تعزيز قدرة الإدارة لتمكينها من الاستجابة لطلباتنا بطريقة تحليلية. واتساقا مع قرار الجمعية ٣١٦/٥٨، ستكون هذه مناقشة صريحة بهدف تحديد كيفية تعزيز علاقتنا مع الإدارة.

وقد نوجه الدعوة أيضا إلى ممثلي المنظمات الدولية التي تتصل ولاياتها بعمل اللجنة، وبالأخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الأسبوع القادم، سيكون لدي معلومات أكثر تحديدا عن يمكن أن يشاركوا في هذه الممارسة، على ألا يكرروا التقارير

وبالتالي، فإنني لست متأكدا بأن توجيه الدعوة إلى مسؤولي المنظمات الدولية المنشأة بمعاهدات لترع السلاح سيكون ممارسة مفيدة لأننا، كما قلت، لا يوجد لدينا خبراء متخصصون، ليس لدينا الخبراء ذوو الصلة، وسندخل في النظر السياسي في مسائل الانضمام أو عدم الانضمام. وأيضا، مرة أخرى، بعض المسائل ليست مدرجة في جدول أعمال اللجنة.

ولكنني اعتقد أنه سيكون من المفيد إجراء مناقشة أكثر شمولا لهذا البند، لا سيما وأنا تلقينا تقارير من بعض هذه المنظمات، وخاصة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اللتين يتكلم ممثلهما في المناقشة العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أحيط علما بشواغل ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وللأسف، ليس لدينا ما يكفي من الوقت للرد على تساؤلاته بإسهاب، ولذا فإنني سأقتصر على القول إننا سنعود إلى مناقشة هذه المسألة الأسبوع المقبل. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

لقد أوضح وفدي آراءه بالفعل أثناء المشاورات التي أجريناها معكم ومع أعضاء اللجنة الآخرين. ولدينا، بالأخص، آراء بشأن كيفية إشراك أناس من منظمات دولية أخرى، لأن اللجنة، في المقام الأول، ليس لديها خبراء يمكن أن يتعمقوا في المسائل المتعلقة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا، على سبيل المثال لا الحصر.

ثانيا، نظرا لأن العديد من القرارات بشأن هذه الاتفاقات الدولية تدعو إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية، فإن هذه المسائل سيجري تناولها أيضا في اللجنة. وإذا وجهنا الدعوة إلى ممثلي تلك المنظمات الدولية، فإن مسألة الانضمام أو عدم الانضمام أو الشواغل حيال الانضمام ستطرح بالتأكيد في الجلسة. ولا أعلم بأي طريقة سيكون من المفيد المشاركة في تلك المناقشة بطريقة عامة.

ثالثا، إن بعض تلك المسائل-التي تتعلق، على سبيل المثال، بالوكالة الدولية للطاقة الذرية-ليست مدرجة في جدول أعمال اللجنة، وإنما في قائمة البنود التي تتناولها الجمعية العامة في الجلسات العامة.